«الحال» - العدد ١٤٧ - السنة الثانية عشرة
تصدر عن مركز تطوير الإعلام/ جامعة بيرزيت منذ عام 2005
hal.birzeit.edu

الحال

بقرة صفراء

شـهيرة هـي قصـة البقـرة الصفـراء، تلك التي ورد أنها تسـر الناظرين، الذيـن ينظرون ولكنهم لا يبصرون. ولعل أهم عبرة في القصة ألا نشـدد ونصعب على أنفسنا ما هو ممكن، فيصير مع المكر والدهاء أشد بلاءً وأغلى ثمناً وأصعب تحققاً.

ومع كثرة التفنن بإضافة الكثير من سياسة القلب الميت، يصبح الطريق إلى غزة أكثر انغلاقاً مع كل مرة نحاول فيها أن نفتح الأبواب بالمفاتيح الخطأ.

البـاب بـيّن والمفتـاح بـيّن، والعيـب بالأيدي التي سـلمناها مفاتيح الأبواب الثقيلـة، والتي خلفها تقبع قلوب الناس في غـزة وفي الضفة، راجية أن يبقى الحال على ما هو عليه وألا يأتي ما هو أصعب.

لعل فينا من يقدر على الفتح الصائب.

رئيسة التحرير

الاثنين ٢٠١٨/٣/١٩ الموافق الموافق ٢ رجب ١٤٣٩ هـ
٨ صفحات

المصالحة الفلسطينية وصلت إلى «المعادلة المستحيلة»

محمد يونس

قبل التفجير الذي اسـتهدف موكب رئيس الـوزراء الدكتـور رامي الحمـد الله، ومدير المخابـرات العامـة اللواء ماجـد فرج، كانت المصالحـة الفلسـطينية قـد وصلـت إلـى طريق مسدود.

وبعد التفجير، أسدل الستار على المحاولة الأخيـرة، التـي قامـت بهـا مصـر، لإنهـاء الانقسـام، تلـك المحاولـة التـي حملـت، في بدايتهـا، بعـض الآمـال، وذلـك عندمـا وافقـت حماس على مطالب السـلطة حلّ اللجنـة الإدارية، وتسـليم المعابـر والوزارات للحكومة.

ويقـول مسـؤولون في حركتـي «فتـح» و«حمـاس» إن المصالحـة وصلـت إلـى «المعادلة المسـتحيلة» لـكلا الطرفين، وبات مـن غير الممكن اسـتمرار الجهـود الرامية إلى تحقيقها.

وتتمثـل «المعادلـة المسـتحيلة» بالنسـبة لحركـة «فتـح» في حكم قطـاع غـزة وهـو تحت سيطرة حركة «حماس» المسلحة.

أمـا بالنسـبة لحركـة «حماس»، فـإن هذه المعادلـة تتمثـل في مواصلـة حكـم غزة في ظل غياب السلطة.

ويقول الرئيس محمود عباس في اللقاءات الخاصـة، إنـه لا يمكن لـه أن يحكم قطاع غزة بينما تحتفظ حركة «حماس» بسـلاح قـادر على كسـر هيبـة السـلطة والقانون وممارسـة سـلطة وحكـم وقانـون مـوازٍ.

ونقل مسـؤولون عن الرئيس قوله: «تسعى حمـاس إلـى تطبيق معادلـة حزب الله في لبنـان على قطاع غزة، وهذا ما لا يمكنني القبول به».

وتتكثـف الأزمة لدى «حماس» بعدم قدرتها علـى مواصلـة حكـم قطـاع غـزة وتوفيـر الحـد الأدنـى مـن الخدمـات المطلوبـة للمواطنـين، وفي ذات الوقـت عـدم القـدرة علـى دفع الثمـن المطلوب لعودة السـلطة، وهو تسليم السلاح.

وقال مسـؤول كبير في الحركة: «إذا وافقت حمـاس علـى مطلـب السـلطة تجريدهـا من السـلاح، فإن هذا سيكون نهايتها، لأن الحركة سـتنهار وسـتتعرض لسلسـلة من الانشقاقات القاتلة».

وسـعت «حماس» في الشـهور الماضية إلى محاولـة إيجاد حلول توفيقية، مثل تقديم ضمانات لمصر والسـلطة بعدم اسـتخدام السـلاح في الصـراع مـع إسـرائيل، أو في الصراع السياسـي الداخلـي، وعدم ظهور أفـراد وقوى مسـلحة على سـطح الأرض.

وأبلـغ رئيـس المكتـب السياسـي لحركـة «حمـاس» يحيى السـنوار وفـداً من حركة «فتـح» التقـاه في غـزة أنه مسـتعد لوضع قـرار اسـتخدام السـلاح في يـد قيـادة منظمـة التحريـر الفلسـطينية، مشـيراً إلـى رغبة حركتـه الشـديدة بالدخول إلى المنظمة.

لكـن السـلطة رفضـت هـذه الضمانـات واعتبرتهـا منـاورة تهدف إلـى جرها لدفع فاتـورة الحكـم في غـزة مع بقاء السـيطرة الفعلية في يد «حماس».

وجـاء تفجيـر موكـب الحمـد الله وفـرج ليفجـر معه رزمة من الجهـود الرامية إلى إيجـاد مخارج تحول دون انهيار المصالحة.

وفي أول خطبـة جمعـة، بعـد حـادث التفجيـر، قال الدكتور محمود الهباش، في حضرة الرئيس محمود عباس، في مسجد المقاطعـة: «سـلطتان في غـزة مسـتحيل، سلاحان في غزة مستحيل».

وأضـاف الهبـاش المقـرب مـن الرئيـس عبـاس، والذي يعكس إلـى درجة كبيرة ما يفكـر بـه الرئيس: «نريـد مجتمعاً يحكمه قانـون واحد، ونظام واحد، وقرار سياسـي واحد، وسـلاح واحد، وأمن واحد، والحل هو أن تعود غزة إلى حضن الوطن».

وشـكل التفجيـر ضربـة كبيـرة لحركـة «حمـاس» وأضعـف مواقفهـا ومطالبهـا في حـوار المصالحـة. ويقـول مسـؤولون في الحركة إن التفجير شكل «ضربة مزدوجة» لحركتهـم. وقـال مسـؤول رفيـع في غـزة: «معـروف أن حماس سـعت بقـوة، وقدمت تنـازلات كبيـرة، مـن أجـل إعـادة السـلطة إلـى غـزة، وهـذا التفجيـر شـكل ضربـة لهذه المسـاعي». وأضـاف: «كما أن حماس دأبـت على التأكيد على أهمية بقاء قواها الأمنيـة في غـزة لقدرتهـا علـى الحفـاظ علـى الأمن في القطاع، وجاء هذا التفجير ليشكك في ذلك ويعزز من مطالب السلطة حل هذه الأجهزة».

وفي حركـة «فتـح»، يقولـون إن التفجيـر أثبـت أننا غيـر قادرين على الاعتماد على حركـة «حمـاس» في حفـظ الأمـن العـام، وعلـى صـواب مطلبنا الداعـي إلى تمكين الحكومـة في كل مؤسسـات السـلطة مـن أمنية ومدنية على السواء.

وقـال عـزام الأحمد رئيس وفـد «فتح» إلى المصالحـة: «المشـكلة الحقيقيـة هـي في مفهـوم وغـرض المصالحة، فنحـن في فتح نريد إنهاء الانقسام بمعنى توحيد السلطة ضمن معادلة: سـلطة واحدة، قانون واحد، بندقية واحدة، أما حماس، فتريد أن تلقي الأعبـاء الماليـة علينـا، وتواصـل الاحتفاظ بالسيطرة العسكرية الكاملة».

وتلقـت حركة «حمـاس» نصائح من جهات غربيـة بالتحـول إلـى حزب سياسـي مثل حركـة «فتـح» مقابـل الدخول إلـى النظام السياسي الفلسـطيني ورفع الحصار عن غزة.

لكـن الحركـة، التـي تبـدو اليـوم في أمسّ الحاجـة للدخول إلـى هذا النظام، رفضت قبـول هـذا العـرض، مشـيرة إلـى نتائجه الخطيرة على تماسكها.

وقال مسـؤول كبيـر في «حمـاس»: «العالم يطالبنـا بإلقـاء السـلاح، مـن أجـل رفـع الحصـار المتعدد عن غزة، وفي حال وافقنا علـى ذلـك، فإن حركتنا سـتنهار وتنقسـم وسنفقد كل شيء».

احتلال ورهاب وخوف تجبر القدس على النوم المبكر

هنالي داري*

تصارع القدس اليوم عدة تحديات تحاول طمسها وإخفاء هويتها والحد من عظمة مكانتها بين المقدسيين وغير المقدسيين، فمع مرور الوقت، لا يؤثر التهويد فقط على روح المدينة، بل إن مجموعة من القرارات الاسرائيلية الاقتصادية خربت تراث التجارة المقدسية في التسوق والسياحة وفي مجالات اخرى.

ففي هذه الايام وعلى عكس الماضي، تضطر أسواق القدس لإغلاق محلاتها التجارية ما بين السادسة حتى السابعة كحدٍّ أقصى، ما أثر سلبياً على اقتصادها الذي بدأ يتراجع بفعل هذه الخطوة وعدة عوامل أخرى سببها الاحتلال الذي يضيق على المقدسيين وتُجارها وسكانها.

أسواق مدينة القدس التي تعود معظمها الى آلاف السنين، ومحلاتها التجارية التي تحمل حكايا وقصصاً كثيرة اشتهرت بتوافد أعداد كبيرة من السياح إليها على مر السنوات بدأت تفقد قيمتها وتتراجع، فإغلاق أسواق المدينة في الوقت الذي من المفترض أن تبقى فيه بعز نشاطها وحيويتها مقارنةً مع غيرها من المدن يضع علامة تعجب كبيرة، كونها العاصمة الفلسطينية وقبلة المسلمين الأولى ومركز الديانات المختلفة، حيث اعتاد الناس على بريقها ولمعانها رغم ما مرت به على مر العصور والسنين، إلا أن أمر مدينة القدس بدأ يخرج عن سيطرة سكانها وتجارها ليتولى الاحتلال أمرها ويضع صورتها في مكانٍ ليس لها.

وروى بعض التجار المقدسيين لـ «الحال» أهم عوامل تردي الأوضاع الاقتصادية في القدس وأهم الأسباب التي تدفعهم للإغلاق مبكراً، فمنهم من أجمع على عاملٍ رئيسي وهو الاحتلال، ومنهم التاجر المقدسي حازم أبو نجيب الذي أكد على هذا خلال حديثه بالقول: «لا ننسى بالدرجة الأولى أن مدينة القدس تحت احتلال يحاول التنغيص على المقدسيين بكافة السبل من ضرائب وغيرها، فالمحل التجاري ذو الدخل القليل يحتاج إلى مصروف كبير لا يستطيع أن يبقى مفتوحاً لفترات طويلة كون القوة الشرائية أيضاً للمدينة أصبحت محصورة لفئة قليلة من الفلسطينيين نتيجة إحاطة المدينة بجدار كامل، كما أن قوة الأمن والقوة العسكرية للاحتلال التي اعتدنا على رؤيتها دوماً في المدينة تشكل رهاباً وخوفاً لدى السكان خاصة على أطفالهم من الخروج للتسوق».

«الاقتصاد مبني على السياسة، وإذا كانت السياسة سليمة، فالاقتصاد سليم»، وهذا ما قاله التاجر المقدسي أحمد أبو غربية، مدعماً فكرة أن يكون الاحتلال سبباً رئيسياً في تدهور اقتصاد القدس، الذي يكمن في عدم الاستقرار السياسي وعزل الفلسطينيين في الضفة الغربية عن عاصمتهم ومنعهم إلى الدخول للصلاة في المسجد الأقصى والدخول إلى أسواق المدينة، عدا عن بدء الاحتلال بغض بصره عن الأشياء التي يمنع المقدسي وغيره من إدخالها من الضفة الغربية كالمواد الغذائية الممنوعة بهدف خنق تجار القدس وترحيلهم.

تفضيل الأسواق الإسرائيلية

ويكمل أبو غربية حديثه ويتطرق الى عامل خطير وهو لجوء المقدسيين الى الأسواق الاسرائيلية، ظنّاً منهم أن البضاعة الاسرائيلية هي أفضل بكثير من بضاعة أسواق القدس، ويعود هذا حسب رأيه الى قلة ثقافة المواطنين بالبضائع التي يستوردها المقدسي التي قد تعد في كثير من الأحوال أفضل من البضاعة الاسرائيلية.

ويؤكد أن الأسواق الاسرائيلية تلعب دوراً مهمّاً في تراجع اقتصاد المدينة من خلال تبني التجار المقدسيين الذين كانوا يعملون في هذه الأسواق سابقاً سياسات وأخلاقيات الأسواق الاسرائيلية من غلاء البضائع وقلة الثقة بين التاجر والزبون وإهمال بعض القواعد الأخلاقية التي يجب مراعاتها أثناء التعامل مع الزبائن.

ويرى الكثير من المواطنين أن الوقوف بوجه الاحتلال هو الحل الأمثل لمواجهة كل ما يطرأ أمامهم من عقبات، فالخضوع للاحتلال هو أحد أهم الأسباب التي ستزيد من تهويد المدينة المقدسة بكافة مناحي الحياة فيها.

ويتم ذلك من خلال حث الواطنين على إبقاء محلاتهم التجارية مفتوحة لوقتٍ أطول، وهذا ما أكد عليه التاجر المقدسي عمر إزحيمان في حديثه لـ «الحال»: نوم القدس مبكراً هو خطأ يقع على عاتق التجار المقدسيين الذين يتواجدون في مدينة يجب أن يكون فيها حيوية أكثر، والخطأ يكمن أيضاً بعدم توفر المحلات التجارية التي تلبي حاجة المقدسيين، فأغلب المحلات التجارية التي نراها هنا هي محلات ملابس، لا يوجد أماكن كافية مثل القهاوي والمطاعم وغيرها لتكون متنفساً لهم ولهذا يلجأ غالبية المواطنين إلى رام الله وغيرها من المدن الفلسطينية التي قد يراها متنفساً له».

مضايقات أمنية خانقة

وفي القدس، وعندما يحتاج المواطن لشراء غرض بسيط وخلال مدة لا تتجاوز الدقائق القليلة، قد يعود الى مكان ركن سيارته ليرى عليها مخالفة من الشرطة الاسرائيلية، وهذا بدوره يعود إلى قلة الأماكن التي يحتاج أن يركن المواطن سيارته فيها وبعدها عن المحلات التجارية نوعاً ما، وهذا الشيء قد لا نجده في مدن الضفة، وهذا ما أوضحه لنا التاجر المقدسي نافذ أبو ميالة الذي أكد على وجود مضايقات أمنية خانقة يتعرض لها الشعب المقدسي وتجعله يفر بعيداً من مدينة القدس الى أماكان أكثر راحة، بالاضافة الى عدم تعرض المواطن الى تفتيشه او ما شابه كما يحصل في المدينة خاصة بعد الأوضاع الحساسة التي مرت بها مدينة القدس مؤخراً.

* طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

نافذ ابو ميالة

عمر ازحيمان

حازم ابو نجيب

صفحة «المنسق».. ذراع لكي الوعي وتجاوز دور السلطة في «التواصل»

عبد القادر عقل

ظهرت صفحة «المنسق» لأول مرة عبر موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» في مارس ٢٠١٥، ويتابعها أكثر من ٣٦٠ ألف شخص، وتشهد تفاعلاً عاليًا. وبينما يرى مراقبون أن الصفحة ذراع من أذرع منظومة الاحتلال الإسرائيلي، يؤكد آخرون أنها مخصصة لاختراق المجتمع الفلسطيني وتهدف لكسر الحاجز النفسي مع «إسرائيل» بصفتها احتلالاً. ويأتي كل ذلك في ظل عدم وجود حلول فلسطينية سريعة لمواجهة هذا الاختراق وتجنب «كي الوعي» الذي يمارسه الاحتلال، فما الأسباب التي تدفع الفلسطينيين لمتابعة صفحة «المنسق»؟ وما غرض إسرائيل من إنشائها؟، وكيف يمكن تصنيف حملات «إزالة المنع الأمني» المخصصة لاستصدار تصاريح عملٍ وعلاج؟

يقول المتخصص في الشأن الإسرائيلي محمد أبو علان إن صفحة المنسق تتبع للجنرال «يوآف بولي مردخاي» منسق أعمال الحكومة الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية «يهودا والسامرة وغزة»، مضيفاً: «إن تواصل المنسق مباشرة مع الفلسطينيين من خلال صفحته هو ترجمة عملية لسياسة ليبرمان مع استلامه لوزارة الحرب، التي تهدف بالدرجة الأولى لإيجاد أجسام فلسطينية يتواصل معها بمعزلٍ عن السلطة، كالتواصل مع جماعات رجال الأعمال مثلاً».

ويتابع أبوعلان: «المنسق أيضاً يستغل صفحته للتواصل مع جيل الشباب على وجه الخصوص ربما لأهداف أمنية، بغرض تجنيد من يستطيع منهم للعمل مع جهاز الشاباك الإسرائيلي، بالإضافة لمحاولة تجميل وجه الاحتلال الإسرائيلي وتبرير جرائم جيشه أو إخفائها، من خلال الظهور بمظهر الشخص الذي يقدم تسهيلات للفلسطينيين، وفوق كل ذلك، يريد إعطاء انطباع بأنه يقدم للفلسطينيين ما لم تستطع سُلطتهم تقديمه، لهز صورة الأخيرةً أمام الشارع الفلسطيني».

وعما تُعرف بـ«حملات إزالة المنع الأمني» التي يُعلن عنها المنسق بين فترة وأخرى، وتستهدف مناطق بعينها دون غيرها، يشير أبو علان إلى أن هذه الحملات تأتي في إطار سياسة «العصا والجزرة» التي اعتمدتها وزارة الحرب الإسرائيلية منذ بدء عمليات المقاومة الفردية في أيلول ٢٠١٥، وتنتهج التضييق على المناطق التي يخرج منها منفذو عمليات المقاومة، والهدف من «العصا والجزرة» التي تتصل بحملات إزالة المنع الأمني هو تحييد أكبر قدر ممكن من الفلسطينيين عن المشاركة في مقاومة الاحتلال.

أما الناشط الشبابي والناطق باسم مركز «صدى سوشيال» إياد الرفاعي، فيرى أن الاحتلال يستغل الحاجات الإنسانية للفلسطينيين عبر إطلاقه حملات إزالة المنع الأمني، والحقيقة أن هذه الحجج الأمنية كالمصيدة، يتلاعب بها الاحتلال كيفما شاء لتصب في مصلحته.

ويرى مراقبون أن ربط خفوت انخراط المناطق في نشاطات المقاومة الشعبية بإزالة المنع الأمني، يأتي في إطار «كي الوعي» الفلسطيني، حيث يُرفَق صراحةً إعلان الحملات بمدى هدوء القرى والبلدات الفلسطينية، تماماً كالعقاب الجماعي بإغلاق مداخل القرى والبلدات والمدن عند المواجهات الساخنة والعمليات ضد الاحتلال.

عندما انطلقت صفحة المنسق قبل ثلاثة أعوام، كان عدد معجبيها لا يزيد على ٧٣ ألفاً، أما اليوم، فيمكن ملاحظة الزيادة الكبيرة في عدد مشتركيها، ويكشف ممثل شركة «آيبوك» واصف قدح أن أكبر عدد لمشتركي صفحة المنسق من ثلاث دول عربية إضافة لإسرائيل.

وفي إحصائية حديثةً خصّت بها شركة «آيبوك» جريدة الحال، تشير الإحصائية إلى أن ١٣٠,٦٢٧ من المشتركين في الأراضي الفلسطينية، وهي أعلى نسبة من مشتركي الصفحة، بما يعادل ٣٧,٥% من المعجبين، تليها إسرائيل بعدد مشتركين يبلغ ٩٤,١٤٢ مشتركاً، بنسبة ٢٧%، ثم تأتي جمهورية مصر بنسبة ٢٧,١%، إذ يبلغ عدد مشتركيها بصفحة المنسق ٥٧,٩٢٥ مشتركاً، وفي المرتبة الرابعة العراق، بعدد مشتركين يبلغ ٢٤,٤٧٤ بما نسبته ٧% من مشتركي الصفحة.

أما على صعيد الأسباب التي تدفع الفلسطينيين لمتابعة صفحة منسق أعمال الحكومة الاسرائيلية، فيقول الرفاعي: «قليلون يتابعون من أجل الفضول ومن باب الجهل في ظل غياب التوعية الشاملة، أما القسم الأكبر من الفلسطينيين فيتفاعلون مع الصفحة كونها باعتقادهم تتصل بشؤون حياتية مثل العمال الفلسطينيين في المستوطنات أو الداخل المحتل عام ١٩٤٨، كما أن آخرين يتابعون المنسق لأنهم بحاجة لتصاريح العمل والعلاج في المستشفيات الإسرائيلية».

ويتابع الرفاعي: «يمكن ملاحظة أن النسبة الأكبر من تعليقات الفلسطينيين بالتفاعل الإيجابي، تدور حول سؤالهم عن موعد إدراج أماكن سكنهم في حملات إزالة المنع الأمني».

«جزء لا بأس به من الفلسطينيين المتفاعلين مع صفحة المنسق يعتقدون أن بإمكانهم إزالة المنع الأمني عنهم من خلال التواصل المباشر مع الصفحة، بهدف حصولهم على تصاريح للعمل في ظل الظروف المعيشية الصعبة»، وفق أبو علان.

من جهة أخرى، يرى الرفاعي أن الاحتلال يسعى دوماً لاختراق المجتمع الفلسطيني على كافة المستويات، وشرع بالسعي لاختراق صفوف الفلسطينيين مع انتشار مواقع التواصل الاجتماعي، ولا يجزم الرفاعي بمستوى نجاح الاختراق الذي أحدثته صفحة المنسق، نظراً لوجود كم كبير من الناس التي تتفاعل عبر ذات الصفحة بتعليقات تهاجم الاحتلال ظنّاً منها أن الهجوم هو الطريقة المناسبة للتعامل مع صفحات الاحتلال عوضاً عن مقاطعتها، إضافة لاحتمال وجود حسابات وهمية ناطقة بالعربية وهي غير فلسطينية تعمل لصالح الاحتلال من خلال التعليق الايجابي.

وعن آلية المواجهة الفلسطينية أمام الصفحات الإسرائيلية في الفضاء الالكتروني، يقول الرفاعي: «لا توجد حلول سحرية سريعة، لكن الحل استراتيجي ويكمن في تكثيف النشطاء لحملات التوعية بين الفلسطينيين لمنع التفاعل مع هذه الصفحات، والتحذير من خطورتها، وتوضيح الأهداف الحقيقية التي تقف خلفها».

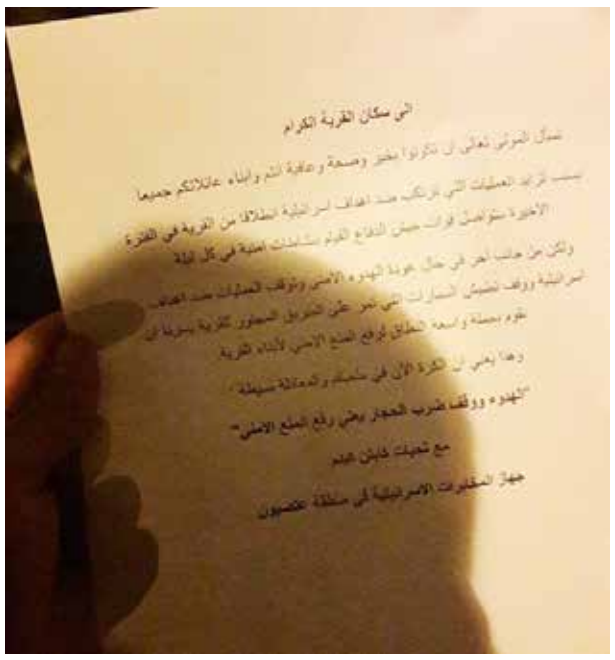

هل تقع الترجمة عن الصحافة العبرية في فخ الرواية الإسرائيلية؟

جهاد القاق*

تستخدم وسائل الاعلام الفلسطينية العديد من المترجمين من العبرية للعربية لنقل وتحليل اخبار وتصريحات الكيان الاسرائيلي وقادته، وحسب مراقبين، فإن الترجمات يجب ألا تكون حرفية فقط، بل تحتاج الى تدخلات تحريرية من المترجمين والمحررين، كي تمنع مرور الرواية الاسرائيلية المضللة للقارئ الفلسطيني او للمستمع او المشاهد.

ومع تطورات الاعلام الكثيرة، يتسابق البعض في النقل عن المصادر الاسرائيلية دون الانتباه الى ان هذا قد يمرر رؤية امنية اسرائيلية او اهدافا سياسية واقتصادية تسعى لها حكومة الاحتلال.

عن هذه الملابسات وعن اهمية الترجمة من الاعلام الاسرائيلي، حاورت «الحال» عدداً من المحررين الصحفيين والمترجمين في التقرير التالي.

عصمت منصور

خلدون البرغوثي

انس ابو عرقوب

البرغوثي: الترجمة وفق معايير

يقول المختص في الشأن الاسرائيلي والمحرر في صحيفة الحياة الجديدة خلدون البرغوثي، «إن النقل من المصادر الاسرائيلية يجب ان يكون بحذر شديد، ضمن عملية انتقائية تكون وفق معايير كأهمية هذه المادة المترجمة والمعلومات التي تضمها وأثرها على القارئ، فهناك كثير من الاخبار الاسرائيلية غير الصحيحة التي تنسب مصدرها للاخبار الفلسطينية، وبالتالي ينبغي على الصحفي أن يذهب في البداية للمصادر الفلسطينية ولا يكتفي بالنقل بل التأكد أيضاً».

وأضاف البرغوثي أن «الرواية الإسرائيلية الصهيونية تعمل وبشتى الطرق والوسائل على محاولة نفي التاريخ الفلسطيني وسرقة كل ما يخص ذلك من تراث ومسميات وغيرها، وهذا يتطلب عدم ترجمته ونقله ونشره، والترجمة هنا تكمن في الحصول على معلومة غير متوفرة فلسطينياً، بالاضافة إلى ما يهمنا كفلسطينيين مثل التحقيق مع نتنياهو في قضية الفساد أو الانتخابات القادمة أو القوانين والإجراءات الاسرائيلية كقانون منع الآذان بالقدس».

وأكد البرغوثي على ضرورة «كون الصحفي أو المترجم مسلح بالمعلومات والمعرفة الكافية بالمصطلحات الاسرائيلية، ووجود معجم مصطلحات في الوسائل الإعلامية والاتفاق على صيغ محددة لعدم الوقوع في مطبات نشر الرواية والمصطلحات الإسرائيلية، مثل مصطلح «تل الربيع» الذي يجب نفيه من الذهن الفلسطيني، فلا يوجد شيء اسمه تل الربيع وهي ترجمة حرفية للاسم الصهيوني لحيفا والقرى التي دمرت من اجل انشاء مستوطنة تل أبيب».

أبو عرقوب: إسرائيل لا تنتظر ترجمتنا

وفي ذات السياق قال الصحفي والباحث المتخصص بالشؤون الاسرائيلية، أنس أبو عرقوب، إن «الترجمة من المصادر الإسرائيلية هي ترجمة انتقائية لما يريده المترجم وبما يدعم وجهة نظره المسبقة بنصوص الاحداث، وهناك ضعف في الترجمة بسبب عدم وجود معاهد متخصصة في إعداد كودار تجيد فهم السياقات الاسرائيلية».

ونوه أبو عرقوب إلى «أننا للأسف مستباحين إعلامياً، فالتضليل الاعلامي الاسرائيلي لا ينتظر أن يترجمه أحد، وهو الان يخاطب القارئ العربي والفلسطيني مباشرةً، ولديهم مواقع باللغة العربية وحسابات على مواقع التواصل العربية والفلسطينية وكم كبير من المشاهدين، وهم بالتالي نجحوا بتجاوز مرحلة الترجمة، فتوجهت الانظار الاسرائيلية الى مخاطبة العربي بلسان عربي وعرض مضمون متماسك جرى إعداده مسبقا لمهاجمة الرواية الفلسطينية، والتي تهدف الى خلق توجهات تخدم مصلحتها».

وتابع أبو عرقوب: «إسرائيل تعمل على زرع أخبار مشبوهة وغير صحيحة بهدف الوصول إلى معلومة معينة، مثل نشر خبر حول اعتقال مطارد معين لإجباره على الاتصال في الخلية التي ينتمي إليها أو أقاربه، وهناك مواقع غير معروفة في اسرائيل تتكفل في ذلك وتكون بتوجيهات امنية اسرائيلية، وهذا يتطلب حذراً شديداً وعدم ترجمته والتأكد منه».

منصور: بحاجة إلى خطة

من جانبه، اعتبر مدير زاوية الحدث الاسرائيلي في صحيفة الحدث عصمت منصور، أن مسألة الترجمة عن اللغة العبرية هي مسألة مهمة خاصة في واقعنا العربي والفلسطيني، حيث بات الكيان الاسرائيلي جزءا مفروضا علينا، سواء عشنا معه حالة حرب أم سلام، ويجب فهم هذا الكيان الذي يخطط لتصفية القضية الفلسطينية، ومن هنا تكتسب هذه الترجمة أهميتها.

وأضاف منصور أن مسالة الترجمة تحتاج الى ورشات عمل واستراتيجية معينة حول المصطلحات وغيرها، لتجنب الوقوع في مطبات وفخ الرواية الاسرائيلية، ويجب التمييز بين كشف وفضح ومعرفة ما تقوم به اسرائيل، وبين ترويج اسرائيل وتجميل صورتها وأخذ انطباعات معينة عنها والتعامل بانتقائية.

ودعا منصور كافة وسائل الاعلام الى ضرورة ترجمة أكبر قدر ممكن مما يصدر من اسرائيل، وليس فقط في المجال السياسي، بل الاقتصادي والامني والعسكري والثقافي، وفتح المجال أمام اي مواطن لمعرفة ما يدور في اسرائيل.

وطالب منصور «السلطة الوطنية ووزارة الاعلام والفصائل ومراكز القرار، بالمبادرة الى صياغة مشروع ينظم هذه العملية ويضع لها اولويات، فمسألة الترجمة ومعرفة اللغة العربية، مسألة في غاية الاهمية وتتطلب موقفاً جديا، لمعرفة ما يدور حولنا وما يخصنا، ويقع على عاتق المترجمين مسؤولية كبيرة تتمثل في تجنب الوقوع بفخ الرواية الاسرائيلية.

طالب في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

صحافة إسرائيل بين المهنية.. والانحياز

فؤاد أبو حامد

المنافسة على تحقيق أعلى نسبة مشاهدة للأخبار بين قنوات التلفزة في إسرائيل كبيرة. والساعة الثامنة مساءً هي ساعة الذروة. أحياناً، أدهش كثيراً من تقارب نوعية الأخبار والتقارير التي تبث وتسلسلها في نشرات الأخبار، حتى أن القنوات تخرج لبث الدعايات التجارية في آن واحد، وكأن محرر هذه النشرات واحد! وسائل الإعلام في إسرائيل كثيرة ومتنوعة؛ قسم منها يتبع للدولة، والأغلب تعود ملكيته لرجال أعمال معروفين. صحيفة هآرتس، ذات التوجه اليساري، تعود لعائلة شوكين. وشلدون اديلسون يوزع صحيفة «يسرائيل هيوم» التي تدعم اليمين وبنيامين نتنياهو بالمجان.

والتساؤل المطروح الآن: هل الثورة التي حصلت في السنوات الأخيرة في عالم وسائل الإعلام الإسرائيلية وازديادها بشكل كبير، جعلها مستقلة أكثر فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني؟!

ارتبط اسم قسم من رجال الأعمال مالكي وسائل الإعلام بقضايا فساد يتم التحقيق مع رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو فيها، حيث إن محاولات عالم المال والأعمال السيطرة على عالم السياسة بما يخدم مصالحه، لا يتوقف في إسرائيل. قسم كبير من هذه القضايا تم فضحه من قبل الصحافة، وتحديداً من بعض القنوات التلفزيونية التي يمتلكها أشخاص اتهموا بتلقي الرشاوى من نتنياهو، فعلى سبيل المثال، اتهم نتنياهو بتقديم التسهيلات لرجل الأعمال اوليفتش لتسهيل صفقات في شركة بيزك التي يملكها، وهو يملك أيضاً موقع «والا» الإخباري، وذلك عند عمل نتنياهو كوزير للاتصالات، في المقابل، وحسب الادعاءات والتهم الموجهة لنتنياهو، فقد تلقى «دعماً إعلاميّاً إيجابيّاً» له ولزوجته من هذا الموقع.

مهنية وسائل الإعلام ووظيفتها ككلب حراسة للديمقراطية في إسرائيل تثبت نجاعتها. لقد نجحت وسائل الإعلام في إدخال كبار رجال الدولة إلى السجن بعد فضح مخالفات جنائية ضدهم. ومراقبة وسائل الإعلام صوبت عمل مؤسسات عديدة وحسنت من مستوى خدمتها للجمهور. ولا شك في أن قوانين مثل قانون حرية الحصول على المعلومات وقانون سلطة البث، وتقبل المنظومة لمفهوم حرية الصحافة، ساهمت في نجاح الصحفيين في أداء مهامهم، حتى أصبح الإسرائيلي يثق بصحافته ويعمل على تمرير الكثير من القصص والقضايا التي يعتقد أن الحل لمحاربتها يكمن في نشرها في الصحافة.

من جهة أخرى، فالصحافة في إسرائيل ليس فقط لا تنقل الهم اليومي للفلسطينيين بسبب الاحتلال، بل تقلل من المعاناة التي يتعرضون لها، وتعفي الجيش من المسؤولية عن هذه المعاناة. ووسائل الإعلام الإسرائيلية تعتمد على الجيش وعلى قوى الأمن كمصدر وحيد للمعلومة في كل ما يتعلق بالصراع، حيث يعتبر الجيش في إسرائيل المؤسسة الأكبر من بين مؤسسات الدولة التي تحظى بالشعبية والثقة، كما دل على ذلك استطلاع للرأي حاز فيه الجيش على ٩٥% من ثقة مواطني الدولة اليهود من بين المؤسسات الأخرى، وهذا غير مفاجئ، على ضوء الدعم الكامل الذي يتلقاه الجيش من وسائل الإعلام، التي هي نفسها تتمتع بنسبة ثقة أقل بكثير.

هنالك بعض وسائل الإعلام التي لديها نظرة ناقدة أكثر من غيرها تجاه المؤسسة العسكرية، كالقناة العاشرة وصحيفة هآرتس، وقد يظهر فيهما أكثر من غيرهما تنكيل الجيش ضد الفلسطينيين. ويقوم بهذا الدور أحياناً صحفيون مثل «جدعون ليفي»، و«عميرة هاس» من صحيفة «هآرتس»، وذلك بنشر قصص تعتبر «متطرفة» بالنسبة للإسرائيليين، ومثل هؤلاء الصحفيين يتعرضون للتهديد الدائم على حياتهم، واحتاج بعضهم أحياناً لخدمات الحراسة. لكن توزيع «هآرتس» لا يذكر مقارنة بيديعوت أحرونوت ويسرائيل هيوم، وهذه الحالات لا تعبر عن الوجهة العامة للصحافة في إسرائيل، ويستخدمها كثيرون كنقطة ضوء لبيان مدى حرية الصحافة في إسرائيل ونزاهتها، وللحفاظ على إسرائيل دولة ديمقراطية يهودية تحافظ على حقوق الإنسان، والحفاظ على مسمى أن الجيش أكثر الجيوش أخلاقاً في العالم، حسب فهمهم.

هذه «الصورة الجميلة» للدولة التي يحاول صحفيو اليسار المحافظة عليها، هي ذاتها ما تدعيه الصحافة اليمينية ولكن بطرق مختلفة، فالصورة التي علقت في ذهن الإسرائيلي نتيجة لكل الجهد الإعلامي ومنذ زمن بعيد، هي أن إسرائيل تمد يدها دائماً للسلام، وتلتزم بالاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها، وأن العنف يفرض عليها دائماً من الجانب الفلسطيني والعربي، وهي تقوم فقط بالدفاع عن أمنها. إنها تستخدم القوة فقط إذا لم يكن لديها خيار آخر، وتهتم بالمحافظة على الابرياء! والفلسطينيون حسب الرواية الإسرائيلية التي تشكلها وسائل الإعلام هم العكس تماماً من إسرائيل، حيث يتم تصويرهم في أحيان كثيرة كشيطان، غير معني وغير قادر للوصول إلى اتفاق سلام، فهم من بادر بالصراع، وهم يقتلون الأبرياء لأنهم منعدمو الأخلاق!

في مقابلة أجرتها معه صحيفة «الحال»

دويك: نواب حماس حلّوا محل الرئيس في غزة.. وفي الضفة يقوم الرئيس بدور البرلمان

عام ٢٠١٧ شهد تراجعاً في حقوق الإنسان.. وقانون الجنايات الكبرى أدخل جرائم أمن الدولة في اختصاص محكمة الجنايات

أجرى الحوار: باسل رزق الله*

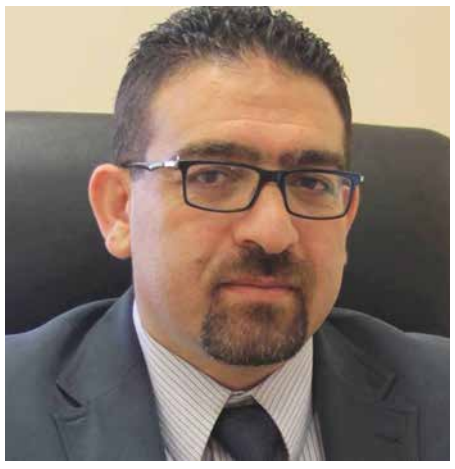

قال رئيس الهيئة المستقلة لحقوق الانسان إنّ هناك توسعاً في استخدام المادة ٤٣ من القانون الأساسي الفلسطيني، مشيرًا إلى أنّ هذه المادة لم تعد تستخدم في الضرورات بل أصبحت أساسًا لإصدار القوانين. وأضاف أن بعض هذه القوانين كانت لها حاجة ملحة، ولكن هناك قوانين لا حاجة لها وأخرى تمس بالحريات بشكل مباشر.

وأكد الدويك أنه مع إصدار قانون خاص بالجرائم الالكترونية «لكن المشكلة في القانون أنه أدخل الكثير من القضايا التي لا تعتبر ضمن الجرائم الإلكترونية وتدخل ضمن نطاق حريات الرأي والتعبير، وتم إقحامها بصيغ فضفاضة ضمن القانون»، على حد قوله.

وحول قانون محكمة الجنايات الكبرى، رأى رئيس الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان أنه «أدخل الجرائم الواقعة على أمن الدولة ضمن اختصاص محكمة الجنايات، وأعطى صلاحيات واسعة للنيابة بإيقاف مواطنين لفترات دون رقابة قضائية».

جاء ذلك خلال مقابلة أجرتها معه صحيفة «الحال»، استعرض فيها واقع حقوق الانسان والحريات في فلسطين وآخر القرارات بقانون التي صدرت والجدل الذي أثير حولها وأبرز الاعتراضات عليها. وهنا نص المقابلة:

- ما مدى دستورية قرار بقانون؟ وما أثر استخدامه على الفصل بين السلطات؟

* القرارات بقوانين تصدر بموجب المادة ٤٣ من القانون الأساسي الفلسطيني، التي تنص على أنّه في حالات الضرورة التي لا تحتمل التأخير وفي غير أدوار انعقاد المجلس التشريعي، يجوز للرئيس اصدار قرارات تكون لها قوة القانون، على أن تعرض على المجلس التشريعي في أول جلسة ينعقد فيها. هذه المادة موجودة في عدة دول، وتعود إلى أنه وفي غالبية دول العالم يكون للبرلمان دورات ينعقد فيها، وفي الوقت الذي لا يكون موعد انعقاده لأي حالة يعطي لرئيس صلاحية استثنائية في حالات الضرورة التي لا تحتمل التأخير، بمعنى أن عدم اصدار القانون سيؤدي لضرر كبير سواء على المجتمع أو على الاشخاص أو على موازنة الدولة والوضع الأمني والسياسي. لكن ما يحصل في فلسطين وهو عدم انعقاد للبرلمان منذ أكثر من عشر سنوات، ما جعل هذه المادة أساساً لإصدار كل القوانين وليس فقط في حالة الضرورة، وتوسع في استخدام هذه المادة. فقد اصدر الرئيس أكثر من ١٩٠ قراراً بقانون، وعند النظر فيها، نجد أنّ ٢٠% منها تنطبق عليه حالة الضرورة، ومع ذلك حالة غياب البرلمان هي أمر بحاجة للمعالجة وهذا يحصل بالانتخابات، أي بالدستورية الشكلية هناك أساس لإصدار هكذا قرارات، لكن في الحالة الفلسطينية تم التوسع فيه، بحيث لم يعد الهدف اصدار قوانين ذات طبيعة مستعجلة بل منح سلطة كاملة لرئيس، فلم يحصل على الوظيفة التشريعية فقط، بل أصبح برلماناً بشكل كامل يوافق على التشريعات والحكومات وتعيين رئيس ديوان الرقابة، وهيئة مكافحة الفساد. والرئيس أصبح هو رئيس السلطة التنفيذية والبرلمان، بالإضافة إلى تأثيره على القضاء، فهو يعين رئيس مجلس القضاء الأعلى وأعضاء المحكمة الدستورية.

- ما أثر قرار بقانون على الحريات في فلسطين؟

* عندما نستعرض القرارات بقوانين التي صدرت في العشر سنوات الماضية، نجد أن هناك جزءاً يمس الحريات بشكل مباشر وبعضها الاخر جيد مثل قانون الأحداث ونقل الأعضاء البشرية وقانون اقراض الطلبة، لكن بعض القرارات بقوانين وخاصة في الفترة الأخيرة نجد أنها تقيد الحقوق والحريات وأهمها قرار بقانون الجرائم الإلكترونية وقرار بقانون الجنايات الكبرى.

- مع كل إصدار لقرار بقانون، تصدر المؤسسات الحقوقية تقديرًا حوله وتضع عدة ملاحظات، لماذا لا يتم الأخذ بها منذ البداية وقبل إصدار القانون، وهل لها فائدة؟

* هذا هو الخلل في القرارات بقوانين، فالكثير من القرارات بقوانين يتم اعدادها اما في الحكومة أو من قبل النائب العام أو بعض المؤسسات غير الوزارية وتمر بشكل سريع جدًا، وهذا سبب الكثير من الاشكاليات، فقد لاحظنا ذلك في قانون الضمان الاجتماعي، وقانون الجرائم الالكترونية، وهناك خلل في عملية اعداد القوانين، وهذا يعود لغياب المجلس التشريعي الذي عندما يصدر القانون تكون هناك أكثر من قراءة ويتم تعديله بشكل أكبر. واذا ما استمر الوضع على ما هو عليه، فيجب وضع ضوابط على اصدار القرارات بقوانين، ويجب أن تكون هناك حاجة أساسية لإصدار القانون، وأن يتم اخضاع القرار بقانون لمشاورات وطنية، وأي قرار بقانون يصدر عن الرئيس يجب الا يخالف القانون الأساسي والاتفاقيات الدولية.

- هل هناك حاجة لإصدار قرار بقانون الجرائم الإلكترونية، لماذا لا تتم مواءمة الجرائم الإلكترونية مع قانون العقوبات؟

* نعم، كانت هناك حاجة لإصدار القانون، لأن القوانين التقليدية لا تغطي كافة الجرائم التي نتجت عن التكنولوجيا مثل موضوع اختراق الحسابات وسرقة كلمات السر وانتحال الهوية الإلكترونية، وايضًا هناك جرائم اصبحت منتشرة مثل الابتزاز ونشر الصور واستغلال الأطفال وارسال فيروسات ضارة، كما أن المضبوطات في الجرائم الإلكترونية تختلف عن الجرائم الأخرى، والجريمة الإلكترونية عابرة للحدود. لكن المشكلة في القانون أنه أدخل الكثير من القضايا التي لا تعتبر ضمن الجرائم الإلكترونية وتدخل ضمن نطاق حريات الرأي والتعبير، وتم اقحامها بصيغ فضفاضة ضمن القانون، ووضع عليها عقوبات شديدة مع اعطاء صلاحيات واسعة للنيابة العامة في تتبع المواطنين دون رقابة قضائية كافية وحظر مواقع إلكترونية دون قرار قضائي، وبالتالي نحن اعترضنا على القانون وطالبنا بإجراء تعديلات جوهرية.

- ما أثر قانون الجرائم الإلكترونية على حرية الصحافة والحريات العامة؟

* عند صدور قانون الجرائم الإلكترونية حذرنا منه، وخلال الفترة الأولى من اصداره حصل كل الذي حذرنا منه بشكل أسرع من المتوقع وأسوأ ايضًا. فخلال أقل من شهر اعتقل ٧ صحفيين في الضفة الغربية على تهم وجهت من القانون وكانت تهما واهية وغير واضحة المعالم، بالإضافة لحظر عدد من المواقع الإخبارية، واستخدم من قبل الأجهزة الأمنية لاستدعاء أشخاص وصحفيين، وهذا انتج رقابة ذاتية على الصحفيين والمدونين. واصبح القانون يستخدم ضد خصوم سياسيين. والقانون أساء لسمعة فلسطين في الخارج وانخفض تصنيف فلسطين في حريات التعبير والعمل الصحفي، لكن الخبر الجيد هو أن هناك مراجعة جدية للقانون، وتم تشكيل لجنة من وزير العدل للحوار مع المؤسسات الحقوقية والمجتمع المدني، وتم تعديل الكثير من النصوص مع الاختلاف على بعض النصوص، فيما نأمل أن نتوصل لاتفاق يلغي المواد التي عليها جدل.

وحسب آخر نسخة، تم التوصل لاتفاق شبه نهائي عليها سيتم الغاء النصوص التي فيها عبارات فضفاضة، واستبعاد الكلمات الكبيرة مثل أمن الدولة والاخلاق العامة والسلم الأهلي، اصبح هناك تحديد أكبر، ووضع ضوابط أكبر على صلاحيات النيابة العامة، وحظر المواقع الإلكترونية لا يكون إلا بقرار قضائي، وموضوع التفتيش والرقابة وحفظ البيانات سيكون عليه رقابة قضائية أكبر، ونأمل اصدار التعديلات بشكل سريع، وفي حينه سيكون القانون برأي مقبول.

- يلقى قانون محكمة الجنايات الكبرى اعتراضًا كبيرًا، ما هي المشكلة الأساسية فيه؟

* هناك ملاحظات جوهرية على القانون، فهو ادخل الجرائم الواقعة على أمن الدولة ضمن اختصاص محكمة الجنايات، واعطى صلاحيات واسعة للنيابة بايقاف مواطنين لفترات دون رقابة قضائية، وتم تمديد فترة التوقيف لدى النيابة العامة من يومين إلى أربعة ايام، ويمكن للنيابة اعادة التمديد كلما ظهرت أدلة جديدة، وأصبح الاستئناف للتدقيق وليس للمرافعة، لكن في لجنة تطوير القضاء طالبنا بمراجعة القانون ونظرنا في هذا القانون وأدخلنا تعديلات عليه تشمل غالبية النقاط التي لاقت اعتراضًا مع بقاء مجموعة من الاعتراضات عليه. في تقديري أن بداية العمل على القانون جاءت في سياق الحملة الأمنية في نابلس وجنين، وهناك تراكم للقضايا وبطء في اجراءات المحاكمة في القضايا الجزائية، وادخال مادة حول الجرائم الواقعة على أمن الدولة، وهذا مؤشر على أن القانون من الممكن أن يستخدم لمواجهة خصوم سياسيين.

- هناك مسودة مشروع قرار بقانون حول المالكين والمستأجرين، وهي تحت النقاش، فما هي أبرز الملاحظات على القانون؟

* القانون يخفف الحماية الممنوحة للمستأجر بشكل كبير جدًا، ويسهل عملية إخلاء العقار، ويتيح للمُؤجر رفع الاجرة بشكل مستمر، ونحن مع أن تكون هناك حماية متوازنة، وأن يأخذ بعين الاعتبار الوضع الاقتصادي والاجتماعي والحالات الانسانية. فالصورة الحالية أن القانون أخل بالتوازن في العلاقة بين المالك والمستأجر، إذ يحصل المالك على صلاحية على حساب المستأجر، عكس الوضع القائم تمامًا، ونحن مع أن يكون هناك توازن.

- ما هو تعقيبكم على سيطرة حركة حماس على القضاء في قطاع غزة وإصدار القوانين وتنفيذ احكام قد تصل الى حد الاعدام؟

* منذ الانقسام وأعضاء كتلة التغيير والاصلاح يعقدون جلسات في غزة وأصدروا ما يقارب ٥٤ قانونًا، ونحن نعتبر أنّ هذه القوانين بلا أساس دستوري، كما نتحفظ على بعض القوانين التي صدرت مثل قانون التعليم، وقانون المخدرات الذي فرض فيه عقوبة الإعدام، والقضاء العسكري يحاكم مدنيين بشكل كبير. أما ما يخص الاعدامات، فعددها تجاوز ٩٠ حكمًا نفذ منها حوالي ٢٥ حكمًا دون مصادقة الرئيس وهذا مخالف للقانون الأساسي الفلسطيني، واصبح أعضاء المجلس التشريعي هم من يصادقون على الاعدامات. وبالتالي، أصبحنا في وضع شاذ، ففي قطاع غزة أعضاء المجلس التشريعي من حماس حلوا محل الرئيس، وفي الضفة حل الرئيس محل البرلمان. وقضايا الاعدامات في غزة تتعلق في اغلبها بحالات قتل، أو حالات تخابر مع الاحتلال تسببت بالقتل، وتحفظي الأساسي أن المحاكمات لا توفر محاكمة عادلة بشكل كامل وتمت بسرعة قياسية، ونشعر أنّ قرارات تنفيذ الاعدام يكون لها طابع سياسي لإرسال رسائل، أو لإرضاء الجماهير واحتواء الغضب الشعبي واصبحت العدالة تحت رحمة المزاج الشعبي.

- ما تقييمك لحالة حقوق الإنسان في أراضي السلطة الفلسطينية؟

* شهد العام ٢٠١٧ تراجعا في حرية الرأي والتعبير وكان هناك ازدياد في اعداد المعتقلين السياسيين في الضفة وقطاع غزة مقارنة بالسنة السابقة، والاجراءات التي اتخذت ضد قطاع غزة مثل خصم رواتب الموظفين واحالتهم للتقاعد المبكر، وهي مس بحقوق المواطنين، وتسببت بتردي الوضع الاقتصادي والاجتماعي في غزة، والان قطاع غزة يواجه مشاكل خطيرة جدًا، وتعثر موضوع المصالحة اسهم في تغييب المجلس التشريعي ونتيجةً لذلك تغيب الرقابة على السلطة، كما أنّ هناك تراجعاً في الثقة بالقضاء، وبالتالي حالة حقوق الانسان تعاني من وضع صعب رغم التحسن في بعض الامور، فحالات التعذيب انخفضت في السجون، وهناك تحسن في متابعة الشكاوى والرد عليها من قبل الأجهزة الأمنية ومحاسبة لمنتسبي الأجهزة الأمنية، ونأمل أن تعود المصالحة من جديد وأن تنتج عنها انتخابات رئاسية وتشريعية، وفي رأيي، إذا تمت الدعوة لها وجرت، فإن ذلك سيسهم في عمل نقلة في حقوق الانسان، وانضمام فلسطين لعدد اضافي من الاتفاقيات الدولية من ضمنها البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب.

* طالب في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

التعذيب في مراكز التوقيف.. بين تأكيد الحقوقيين ونفي الأجهزة الأمنية

سمر قويدر

سمير المناعمة

محمد ابو هاشم

نعيم الغلبان

أنسام القطاع

في ٣١ مايو ٢٠١٧، اعتقل أفراد من المباحث الجنائية المواطن (ب.م.ح) ٢٥ عامًا، من مخيم جباليا، بدعوى حيازته مخدرات، الذي ادعى أن أفراد من الشرطة اعتدوا عليه بالضرب المبرح على بطنه ووجهه في ساحة المركز لنصف ساعة، ما أدى إلى تورم عينه وخده الأيسر، استدعى نقله لمستشفى العيون والخدمات العسكرية لتلقي العلاج.

ولم يكن حال (م.ع.غ) ٣٠ عامًا، أفضل من سابقه، ففي السيارة، اعتدى عليه أفراد من الشرطة بالضرب بأيديهم بواسطة الأسلحة التي بحوزتهم، بالإضافة إلى شتمه بألفاظ سيئة بعد مهاجمته أثناء تواجده في الشارع، وعندما وصل المركز، استمروا بالاعتداء عليه بالضرب، حيث حضر والده وأعمامه وكان الدم ينزف من فمه ويشعر بالدوار، وأصر ذووه على نقله إلى المستشفى، وبينت الفحوصات أن لديه شُعراً بالأنف ورضوضاً بكل جسمه.

ويورد التقرير الصادر عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بعنوان «التعذيب في السجون ومراكز التوقيف الفلسطينية»، ويغطي الفترة بين تشرين الأول ٢٠١٦ حتى أيلول ٢٠١٧، يورد ٢٤ حالة تعذيب وغيرها من أشكال المعاملة القاسية تمت على أيدي أفراد من الأمن في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما يتضمن التقرير ٧ حالات وفاة في السجون ومراكز التوقيف، بينهم ثلاثة في الضفة الغربية.

الرأي الحقوقي والقانوني

يقول الباحث القانوني في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان محمد أبو هاشم لـ «الحال»: هناك تعذيب داخل مراكز التوقيف، والمركز رصد عدداً من الحالات في الضفة الغربية وقطاع غزة، مؤكدًا أن هناك حالات تعرضت لتعذيب مبالغ به ونتجت عنه إصابات خطيرة.

وعن أساليب التعذيب التي يتم استخدامها، يقول: الشّبح والفلكة، وهناك من يتعرض للضرب الشديد والإهانة، إضافة إلى الاحتجاز في ظروف غير إنسانية، وهناك أكثر من صورة ونمط تستخدم بشكل متكرر، أغلبها تعتمد على توجيه الإهانات والضرب للمتهمين، للحصول على اعترافات أو لمجرد إيجاد ردع ذاتي لهم، خاصة في قضايا حرية الرأي.

ويتابع أبو هاشم: «في ظل غياب الآليات الدستورية، نعتمد على الآليات القانونية التي لها علاقة باللجوء إلى المحاكم موضحًا أن المجلس التشريعي معطل بسبب ظروف الانقسام الفلسطيني، فيلجأوا إلى الضغط والمناصرة من خلال فضح هذه الانتهاكات وتوثيقها.

بدوره، يقول المحامي في مركز الميزان لحقوق الإنسان سمير المناعمة: تعتبر جريمة التعذيب من الجرائم الأشد خطورة التي يعاقب عليها القانون الفلسطيني من خلال مجموعة من القواعد التي تمنع ارتكاب مثل هكذا جرائم، بداية من القانون الأساسي الذي حذر ممارسة التعذيب ووفر حماية قانونية لكافة الحريات العامة من خلال المادة ٣٢ من القانون، التي حذرت الاعتداء على الحقوق والحريات العامة واعتبرتها جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية بها بالتقادم. ويؤكد قانون الإجراءات الجزائية عدم جواز ممارسة التعذيب بحق المتهمين من أجل انتزاع اعتراف منهم، واعتبر أي انتزاع باطلاً قانونًا.

وحول انضمام فلسطين لاتفاقيات حقوق الانسان، ومن بينها اتفاقية مناهضة التعذيب، يقول مناعمة: هناك التزامات فلسطينية تقع على السلطة ومن بينها اتخاذ تدابير تشريعية تجرم التعذيب وتحاسب وتضمن محاسبة القانون المحلي لمن يرتكب هذه الجريمة.

الرأي النفسي

من جهته، يقول دكتور علم الاجتماع ورئيس مجلس إدارة جمعية الوداد نعيم الغلبان إن المتهم يكون بمركز ضعف ويشعر بالخوف والرهبة والاضطراب، والكثير منهم «يعترفون» باقتراف أعمال لم يرتكبونها جراء الخوف.

ويواصل حديثه لـ «الحال»: الأصل تهيئة أجواء هادئة أمام النزيل، لأن الإنسان نتيجة الخوف يفقد توازنه والتحكم بأفعاله، وهذا بحد ذاته يفسد عملية التحقيق الشفافة، موضحًا: «نحن نريد الحقيقة وليس زيادة في عدد المجرمين نتيجة الضغط».

ويؤكد الغلبان: لو كان المتهم مخطئاً وتم وضعه تحت التعذيب والترهيب، فسيرتعب من داخله ويزيد كراهية وميلا للجريمة، إضافة إلى شعوره بالانتقام، وبالتالي إنسانيته ستتشوه، ومن الممكن أن يمارس أموراً تتعدى الخط الأحمر من البعد الإنساني».

بدورها، تقول الأخصائية النفسية بمركز الأبحاث والاستشارات القانونية والحماية للمرأة سمر قويدر: بمجرد دخول المتهم مراكز التوقيف، يسيطر الخوف عليه وعندما يبدأ التحقيق يتوتر ويفكر بأكثر من شيء خاصة الذي يدخل لأول مرة، إذ تكون الفكرة غير واضحة لديه. تضيف أن الحالات التي تتعرض للتعذيب يتم استخدام كافة الوسائل معها من أجل أخذ اعتراف، موضحة ان المتهم تحت الضغط ونتيجة الخوف قد يعترف ببعض المعلومات التي لم يرتكبها لمجرد الخلاص.

وتتابع: إذا كان التحقيق أكثر من يوم، فإن المتهم يفقد القدرة على النوم والتفكير خوفًا من النتائج التي تنتظره إضافة إلى الأعراض الجسدية كالصداع ووجع في المعدة وألم في البطن تكون مرافقة للشخص نتيجة ما يمر به أثناء التحقيق.

رأي الشرطة

يقول الناطق الإعلامي باسم الشرطة الفلسطينية في قطاع غزة أيمن البطنيجي إنه لا يوجد تعذيب داخل مراكز التوقيف، موضحا: إن كانت هناك حالات، فهي تكون نتيجة أخطاء أو تجاوز من بعض أفراد الشرطة، وتتم معاقبتهم وتشكيل لجان تحقيق خاصة بهم؛ فهناك محاسبة ومتابعة صارمة تجاه أي شخص يتجاوز الصلاحيات المسموحة له ويرتكب أخطاء، واستخدام القوة ضد المتهمين مرفوض.

في غزة.. الكبد الوبائي يسكن مع الفقر أجساد عائلة سحلول

فقر كالذي تعيشه هذه الأسرة، يستضيف المرض فورًا.

نسرين موسى ويافا أبو عكر

«أحتاج إلى أن أجلس على كومة من الرمل، مع أي شخص، وأقصّ على مسامعه الألم والقهر، بسبب حالتي أنا وأبنائي وأحفادي، من مرض وفقر، يفتكان بنا، فقد ضاقت بنا كل السبل، وبت عاجزة عن فعل أي شيء ينقذنا». بتلك الكلمات ختمت أم نادر سحلول حديثها، لكن وُضِعت كلماتها في البداية، لنعرف حجم اليأس الذي تشعر به، منَ نجاة تتوق لها، مما يلم بهم، وأصبحت كل أمنياتها تفريغ شحناتها من كبت الحزن الذي تسببت فيه الحالة فقط.

من يجتاز عتبة بيتها، في مخيم خان يونس، يدرك أن المرض ضيف ثقيل فيه لا يغادره، فلا أبواب له تحول من تجول القوارض في أرجائه، ولا يوجد ما يمنع غزو الحشرات ومياه المجاري.

الأطباء عند حديثهم عن أسباب أي مرض، يدرجون بند عدم النظافة أول القائمة، فكيف سيكون الحال عند أم نادر، وما هي قصتها مع المرض هي وعائلتها؟

تقول أم نادر: «لا يمر يوم علينا إلا ونذهب فيه إلى المستشفيات، حتى نجد وسيلة لعلاج مرض الكبد الوبائي الذي تفشى بكل أفراد العائلة». وتضيف: «مرة أذهب بابنتي الكبرى، وأخرى بابني الأكبر، ولم يتوقف عندهم، بل طال أحفادي وبقية أولادي».

يعاني سبعة أفراد من عائلة ام سحلول من الكبد الوبائي، حتى فقدت ابنها العشريني.

وتتابع أم نادر: «اكتشفنا المرض حين ذهب ابني للتبرع بالدم، فأخبره الأطباء أن ذلك غير ممكن، بسبب إصابته بمرض الكبد الوبائي، وطلبوا منه أن يقوم كل أفراد العائلة بالتحليل.

وأكملت: «أصبحت أتردد في الذهاب إلى المستشفيات بسبب حديث الناس حولي، بت أشعر بانكسار نفسي».

وتتبع أم نادر حمية قاسية في أكلها، لأنها لا تستطيع شراء الأدوية، وعمل التحاليل اللازمة، لأنها مكلفة جدا، وتبلغ قيمة الفحص الواحد ثلاثمئة شيقل، حيث يجلس زوجها إلى جانبها دون عمل، بسبب عدم قدرته على العمل.

وحسب أم نادر، فإن ابنتها المتزوجة أيضا، التي تسكن في بيت أرضيته من الرمل، تعاني من نزيف حاد، وعلاجه فقط، سحب الدم الفاسد كل حين.

وتواصل أم نادر حديثها: «ماذا سيكون شعوري حينما سمعت من الأطباء أن كبد ابني متآكل، ولن يُعمر كثيراً، ويحتاج إلى العلاج ولا نستطيع علاجه؟ إضافة إلى ابني في الخامسة عشر من عمره، الذي أصيب بالسرطان، ويحتاج علاجه خمسة آلاف دينار أردني!

وعن الجهات التي تقدم للعائلة المساعدة، قالت أم نادر: «الإغاثة الإسلامية أصلحت الاسبست المكسور، وركبت الزينكو، وتعتاش على مساعدات الشؤون الاجتماعية».

وتختم أم نادر حديثها: «أشعر أن بيتي أصبح كالمستشفى، ولكن دون أسِرة، ولوازم الرعاية، فكلنا مرضى، لكن لا حيلة بيدنا سوى التضرع إلى الله، لينشلنا من براثن المرض والفقر، فأنا لا أعلم لمن أتوجه ليساعدنا، ولا أستطيع طرق أي باب، يكفيني ما يثقل كاهلي من ديون استدنتها، حتى أتمكن من عمل الفحوصات اللازمة لأولادي، متجاهلة عملها لنفسي، لأتحمل الألم، فذلك أهون من نظرات الناس التي لا ترحم.

رأي الطب

رئيس قسم أمراض الدم بمستشفى دار الشفاء، الدكتور بيان السقا، يقول حول أسباب مرض الكبد الوبائي إنها عديدة، فقد تنتشر عن طريق نقل الدم، أو الاتصال الجنسي، وكذلك في عيادات الأسنان، حين يستخدم الطبيب الأدوات غير معقمة أثناء ممارسة عمله.

ويضيف السقا: «أيضا يصاب الشخص بمرض الكبد الوبائي، حين يستخدم أفراد الأسرة نفس الأدوات، من فوط وغيرها من المستلزمات اليومية، ناهيك عن تلوث الأطعمة».

وفي معرض رده على سؤال: أين يتوجه المريض المصاب لتلقي العلاج؟ قال: «إلى عيادة الرمال، الطب الوقائي».

وعن وجود جمعيات تقدم المساعدة للمرضى المصابين، قال السقا: «لا توجد».

وحول أوجه الوقاية من المرض بين د. بيان السقا، أنه يجب عمل مسح للشعب بأكمله، لمعرفة من يحمل المرض، ومن ثم يتم أخذ الوقاية، والحذر من في كل مكان.

يلالان.. فلسطين ما زالت تحب وتعيش أغاني نجم والشيخ إمام

ندى مناصرة*

أطلقت فرقة يلالان مؤخراً أغنيتي «أنا توب» و «حاحا»، وهما أغنيتان من التراث الموسيقي المصري الرفيع ومن كلمات الشاعر الراحل أحمد فؤاد نجم ومن ألحان الشيخ إمام عيسى.

ويلالان فرقة غنائية فلسطينية تأسست عام ٢٠٠٥ في مدينة رام الله، وتشكلت على أيدي مجموعة من الفنانين الشباب المهتمين بالتراث الموسيقي الفلسطيني والعربي، وتتكون من أعضاء في فرقة سنابل بجامعة بيرزيت وفرقة المعهد الوطني للموسيقى- معهد ادوارد سعيد.

وقال رئيس فرقة يلالان وأحد أعضائها محمود عوض إن فكرة تشكيل الفرقة جاءت من حاجة ورؤية المجموعة لوجود منبر فني مستقل غير تابع لأجندات ومؤسسات العمل الأهلي ولتكون هذه الفرقة فرصة لالتقاء الفنانين الشباب وتنمية مواهبهم من خلال تقديم عروض متعددة خلال السنة.

وأضاف عوض أن الفرقة تتألف حالياً من ١٢ عضواً بين مغنين وعازفين تنوعت تجاربهم الموسيقية. ويأخذ شكل توزيعهم على المسرح طابع التخت الشرقي القديم بآلاته التقليدية. أما بالنسبة لطابعهم الغنائي فيأخذ شكل ما يعرف بالـ «بطانة» في الموسيقى العربية وهم: إبراهيم نجم (عود)، وسامر جرادات (إيقاع)، وخليل خوري (قانون)، وماهر الشافعي (كمان)، ومجد الشيخ (باص جيتار).

ومع بداية عام ٢٠١٨، أنتجت فرقة يلالان وصلة تراثية بعنوان عجم فلسطيني وهي وصلة تراثية تجمع حوالي ٤ أغنيات فلكلورية من تراب بلاد الشام وجميعها على مقام العجم، وهو أحد المقامات الشرقية الرئيسية ويعادل سلم دور الكبير في الموسيقى الغربية.

أما بالنسبة لآخر إنتاجاتهم، فهو أغنيتا «أنا توب عن حبك» و «حاحا»، وهما أغنيتان منفصلتان بالأساس ولكن تم إنتاجهما بأغنية واحدة. والأغنيتان من تراث الشيخ إمام ورفيق دربه الشاعر أحمد فؤاد نجم اللذين عرفا طوال حياتهما بتحديهما للظلم والقهر، فقد كان عام ١٩٦٢ العام الذي غير مسار حياتهما معاً وأصبحا رمزاً لفن الغناء الثوري والتعبير عن وجدان الفرد الرافض للأوضاع السياسية السيئة في البلدان.

وكانت أغنية «أنا توب عن حبك» أول أغنية جمعتهما مع بعضهما البعض.

وأكد عوض أن الاغنية الاولى أي أغنية «أنا توب» من أغنيات الحب التي لحنها الشيخ إمام ولقد ارتأينا أن نقدمها للجمهور بتوزيع مختلف وبأداء جماعي في أغنية واحدة إذ لم نرَ تعارضاً في احتمالية التأويل بين الاغنيتين.

وتعتبر سنة ١٩٦٧ بداية الانطلاقة الحقيقية لتجربة الثنائي المصريين الشيخ امام وأحمد نجم وتزامن هذا مع أحداث مهمة أثرت عليهما بشكل عميق كنكسة حرب حزيران، إذ أنتجت «حاحا» بعد النكسة رداً على النغمة الانهزامية للعرب فيها وخيبة الأمل الكبيرة التي أصيب بها الشعب العربي.

وقالت حنة الحج حسن من أعضاء فرقة يلالان إن هذه القصيدة جاءت رداً شعبياً من موقع الجرح لدى الثنائي المصري ضد الذين يريدون تغلغل الهزيمة وتكريسها، فجاءت صرخات عميقة ضد واقع الانهزام المهيمن على الساحة العربية واليأس والإحباط المسيطر على الشعوب العربية، فهي عبرت عن الشعوب وما في أنفسهم، لكنها كانت في المقابل أغنيات أو قصائد تثير غضب المسؤولين الذين يحاولون إسكات هذا الصوت أكثر من مرة.

وأضافت الحج حسن أنه أغنية بقرة حاحا اشتملت على مقطع: «والبقرة تنادي.. وتقول يا ولادي.. ولاد الشوم.. رايحين في النوم.. البقرة انقهرت.. في القهر انصهرت»، وذلك إشارة إلى أن فلسطين كانت تنادي العرب لتخليصها من ظلم الاحتلال وقهره، لكن فشل وتخاذل القيادات العربية مكّن الاحتلال من السيطرة عليها وعلى الأراضي العربية.

محمود عوض

خليل خوري

حنة حج حسن

وأشارت الحج حسن إلى أن سر انضمامها لفرقة يلالان هو توجهها المصري والغناء العربي القديم كون مصر أحد أعمدة الموروث الثقافي العربي، وأن يلالان تحاول دائماً الحفاظ على الموروث الثقافي القديم من خلال إعادة انتاجه بهذا الشكل من الأغاني ليبقى حاضراً على مر العصور الحديثة.

أما بالنسبة لمدى تداول هذا اللون بين الشباب، فقد قال عازف القانون في فرقة يلالان خليل خوري: «الفرقة تهدف لدمج وسائل التواصل الاجتماعية في الترويج لانتاجاتهم وذلك من أجل استهداف جميع الأذواق وفئات المجتمع كافة. وما يهمنا أن نبقى وغيرنا متمسكين بنمطنا ليكون خياراً متوفراً في الساحة كخيار مهم ومختلف».

واهتمت فرقة يلالان طوال السنين الماضية منذ تأسيسها، بإعادة انتاج وتوزيع أعمال غنائية لكبار أعلام الموسيقى في وطننا العربي، أمثال سيد درويش الذي يعد نقطة تحول في الموسيقى العربية بالنمط واللحن، وبمواضيع الأغاني التي أصبحت تركز على قضايا وهموم الناس وليس التطريب فحسب، كذلك أعمال الموسيقار محمد عبد الوهاب من فترة الأربعينيات «دور عشقت روحك مثلاً»، والسيدة فيروز، إضافة لعدد من الموشحات المعروفة، وأغاني فرقة صابرين الفلسطينية، وأغنيات الشيخ إمام، وبعض الأغنيات الوطنية لمرسيل خليفة وسميح شقير.

ولقد شكل هذا المخزون المعرفي الذي تراكم عبر سنوات لقوالب وأنماط موسيقية مختلفة ولمضامين متنوعة أساس انطلاق الفرقة لإنتاج عملها الخاص الأول من كلمات مجموعة من الكتّاب المهتمين بكتابة الأغنية وتلحين أعضاء من فرقة يلالان الذي سيرى النور قريباً، هذا ما أكده عوض.

وختم عوض حديثه لـ «الحال» بالقول: «إن ما يجمعنا في يلالان هو أننا نؤمن بأنه يجب أن تكون هناك رسالة واضحة ومؤثرة للفن في العقل الجمعي في أي مجتمع، فدور الفن كما نراه هو تعزيز القيم السامية والجميلة والعادلة، كحب الوطن وفدائه ونبذ الظلم والفساد، وتقديس الحياة والمشاعر الإنسانية والقيم الجمالية وما يجمعنا أيضاً هو حبنا للفن والموسيقى، ورغبتنا في أن يكون لنا كأفراد ومجموعة دور في الثقافة والفن في فلسطين والوطن العربي، ونتمنى أن يكون لنا بصمة فيها».

طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

أبو فاروق: الرَجُل المَقسم

عبد الباسط خلف

يعيش السبعيني فؤاد سعيد الشلبي مع مقسم الهاتف منذ ٣٦ عامًا، ويحرص على توفير ردود سريعة للمتصلين على دوائر جامعة النجاح الوطنية، ويكرر في عمله قائمة مفردات قصيرة هي في غالبًا: ألو، تفضل، صباح الخير، لحظة، ما رد، خطهم مشغول، حاول مرة أخرى. يقول: بدأت العمل في الجامعة عام ١٩٨٢، وقتها كان الهاتف يحتاج إلى جهد كبير، وكان يمر بمراحل تحويل يدوية مع دوائر البريد، ولا أنسى الهاتف التركي القديم الذي عملت عليه أول مرة. اليوم تغيرت الدنيا، وصرنا نفتش عن الأرقام التي لا نحفظها في الكمبيوتر، وبكبسة زر تصل إلى شخص في أي مكان، وانتشرت الهواتف المحمولة.

رنين وأرقام

يتسلح الشلبي أو أبو فاروق، بقلم وقصاصات ورق لتدوين ملاحظات وأرقام، ويوزع نظره على سجلات يدوية بألوان وخطوط مختلفة، وقربه قوائم مثبتة فوق طاولته، وعليها ملاحظات وتعديلات عديدة، وبالكاد يستعمل الحاسوب للوصول لرقم ما، ويوفر ردودًا في الدقيقة الواحدة على عدد كبير من المتصلين، ولا يمنحه رنين الهاتف هدنة إلا ما نادر.

يقول: ولدت في حيفا قبل النكبة بأربع سنوات، وتعلمت في مدرسة كلية النجاح قبل أن تصير جامعة أو كلية، وحصلت على شهادة التوجيهي عام ١٩٦٢، وخلال سنوات عملي لم أرد على أي معاكسة، وأكتفي بأن أقول لمن يخطئ بحقي (الله يسامحك)، ولا يحدث هذا إلا نادرًا، ولا تهمني معرفة هوية المتصلين مهما كانوا، والمهم أن أقوم بعملي.

يهرب الشلبي من عالم الهواتف بعد ٨ ساعات عمل، ولا يحب تلقي الاتصالات في بيته، ولا يستعمل الهاتف النقال، ويرفض التعامل معه، ويكتفي بالتواصل مع أفراد عائلته.

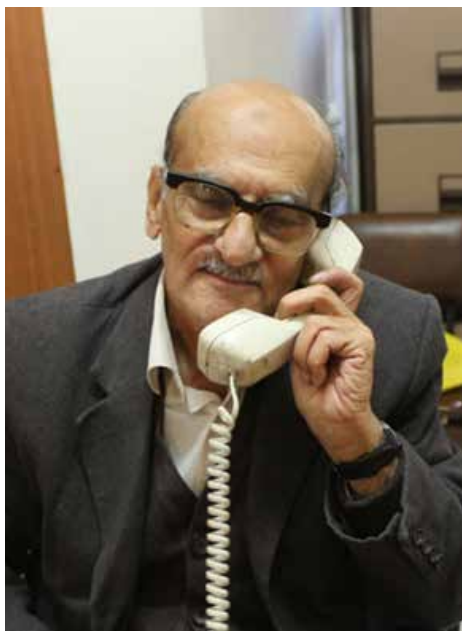

بلا جوّال

ويضيف: لو اقتنيت جوالاً فإنني لن أستطيع النوم، وستتصل بي كل الدنيا إن عرفت رقمي، وتطلب أرقامًا خاصة لموظفين ومحاضرين، وهذا أمر مزعج كثيرًا، ولن أقبل به.

كان أبو فاروق شاهدًا على تغيرات كثيرة طرأت على الجامعة ونابلس وعالم الهواتف، فتضاعفت أعداد الطلبة وموظفيها، وتوسعت كلياتها، وصارت تتوزع على قسمين: الأكاديمية والحرم القديم، وكان من بين المحاصرين داخل الحرم الجامعي خلال حصار جيش الاحتلال لها عام ١٩٩٢، (في ١٣ تموز واستمر ٧٢ ساعة بدعوى وجود مطلوبين مسلحين) ويومها لم يسكت الهاتف.

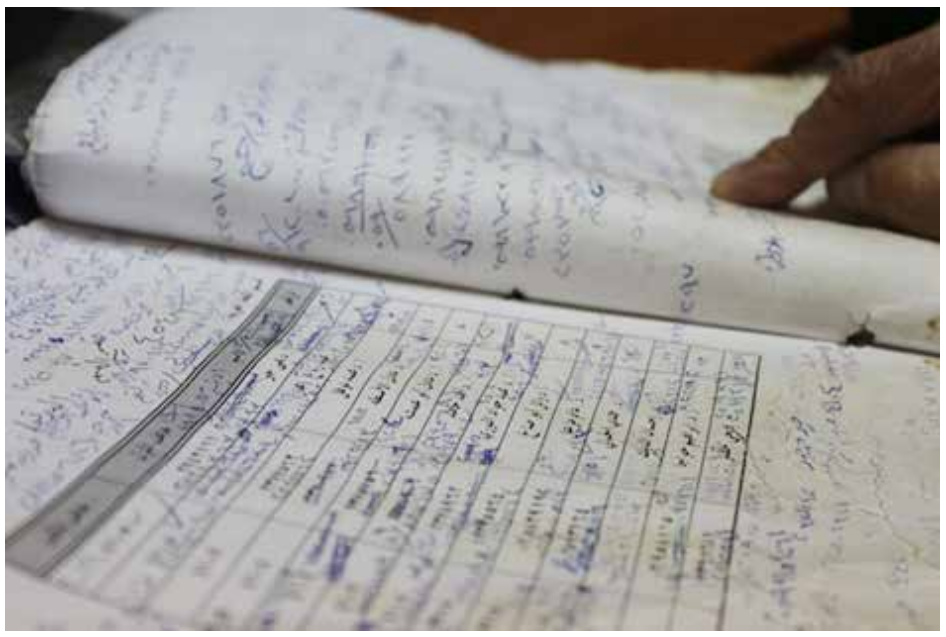
الشلبي ودفتر أرقام الهواتف.

يقول: تغير راتبي مرتين، وتبدلت طريقة الاتصال، وزادت أعداد الهواتف الأرضية، وانتشرت الجوالات بكثرة، وتضاعفت أعداد أرقام الهاتف، والدوائر الأكثر طلباً القبول والتسجيل في بدايات الفصول الدراسية، والقسم المالي، والإدارة، والعلاقات العامة.

ويتابع: أحفظ الكثير من أرقام الأقسام الداخلية، وأنفذ طلبات المتصلين بسرعة كبيرة، وحياتي كلها أرقام، وأكثر صوت سمعته في حياتي رنين الهاتف، وأوفر استفسارات على نحو ٢٠ خطًا هاتفيًا مجتمعة، وليست هناك فرصة لالتقاط أنفاسي، وبالكاد استطيع تناول فنجان القهوة، أو أداء الصلاة، وأتلقى استفسارات مباشرة من الطلبة والزائرين، وهذا يضاعف مهامي.

حاسوب وإنترنت

لا يرغب الشلبي في تعلم الإنترنت أو امتلاك حساب «فيسبوك»، ولا يحبذ استخدام الحاسوب إلا حين يعجز عن إيجاد رقم دائرة ما، ولا يذكر أن عدد أرقام الجامعة الداخلية قد زادت عن الأربع خانات منذ التحاقه بعمله. يتضايق أبو فاروق من الاتصالات بعد انتهاء العمل، ولم يسبق أن تعرض صوته للإرهاق، ولا يتناول مشروبات خاصة للحفاظ على نبرة صوته، ويكتفي بشرب الشاي والقهوة، ويحفظ أرقام أولاده الأربعة: ولدان وبنتان، ويحب عمله، ويحرص على عدم إضاعة وقته، فالأمر متصل بحاجة الناس.

خزائن.. كل قصاصة ورق مدخل لحكاية ملهمة لن تتكرر

إيمان عودة*

آلاء القاق

بهاء الجعبة

حاتم الطحان

رامي النابلسي

تحتوي حياتنا اليومية على العديد من الاحداث والانتاجات التي تتلف بشكل دوري دون ان يعيرها احد أي انتباه، ودون ان تقع ضمن دائرة اهتمام الارشيفات التقليدية، ومن هنا خرجت «خزائن» لتنادي بضرورة توثيق التاريخ المجتمعي من الحياة اليومية وقصص الناس، لتكون ارشيفا يفتح الباب للأجيال القادمة لقراءة تاريخها الحي دون الحاجة للأرشيفات الرسمية التي ما زالت ضعيفة في واقعنا الفلسطيني.

«الحال» في تقريرها هذا حاورت القائمين على فكرة ذاكرة ومتحف «خزائن»، لمعرفة دورهم في حفظ الارشيف الفلسطيني وحمايته من الضياع.

ما الذي يمكن أرشفته هنا؟

مسؤولة العلاقات العامة والتواصل في خزائن آلاء القاق اكدت «ان خزائن بدأت كمبادرة تطوعية مستقلة لا تنتمي لأي تنظيم او حزب سياسي او مؤسسة قائمة، وذلك في تشرين الاول من عام ٢٠١٦، وتسعى لبناء ارشيف عربي يوثق الحياة اليومية وقصص الناس بالاعتماد على جمع مادة «الافيمرا» أي المواد قصيرة المدى كالملصقات، والمنشورات، والبروشورات، والاعلانات التجارية والثقافية، وأمسيات فنية، ومنشورات المؤسسات والجمعيات والأحزاب، وكل المواد التي لا تقع ضمن دائرة اهتمام الأرشيفات التقليدية الكلاسيكية والرسمية. واضافت «نسعى في خزائن لجمع هذه المواد من كافة أماكن التواجد العربي مع التركيز على القضية الفلسطينية وعلى المواد العربية في أماكن الصراع، آملين أن نحمي وننقذ قدر ما يمكن انقاذه من المواد والمنشورات العربية التي تُلقى وتتلف كل يوم دون أن تجد جهة تحفظها».

وتابعت القاق: «تكمن اهمية هذه المواد في كونها مرجعا مهما للباحثين والدارسين والجمهور لفهم ودراسة الحياة الاجتماعية والاحاطة بالمتغيرات الثقافية والاجتماعية في فلسطين، كي لا نضطر مستقبلا لان نبحث في الارشيفات الاسرائيلية والغربية عن التاريخ الفلسطيني والحياة الفلسطينية كما نفعل اليوم، فهناك العديد من القصص والاحداث التي حصلت لكنها بقيت محفوظة في اذهان من عاش في تلك الفترة، حيث تقوم خزائن بتوثيق هذه الاحداث بالاعتماد على الذاكرة الشفوية التي لم تكتب بعد، بالاضافة الى ترجمة اهم المقالات التي نشرت في مواقع الارشيفات الاسرائيلية، لما تحويه على العديد من الامور المهمة.

ويعمل في خزائن فريقان على حد قول القاق: «فريق محلي في فلسطين ومقره القدس، وفريق دولي واعضاؤه موجودون في عدد من دول الوطن العربي، حيث يتم جمع المواد في خزائن من عدة دول عربية منها: الاردن، مصر، دمشق، لبنان، الدوحة، ليبيا، الجزائر وغيرها، وكل مادة يتم حفظها في خزانة تحمل اسم الشخص الذي ساهم بجمع هذه المواد لخزائن، حيث يتم التواصل مع الاعضاء الكترونيا، وعقد الاجتماعات عن طريق «سكايب» والتي يتم فيها طرح الافكار ومناقشتها.

حراك مجتمعي تقوده خزائن

وقال عضو الهيئة الادارية في خزائن حاتم الطحان ان الفكرة الأولية لخزائن تم طرحها على عدد من الشباب المهتمين بمجال الأرشيفات والأبحاث وممن يمتلكون خبرة عملية ترفد خزائن بالمهارات اللازمة للنجاح، لذلك سعت خزائن الى تطوير آليات وادوات اكاديمية خفيفة لتحقيق حلم التغير، وتشكيل حراك مجتمعي قوي يعتمد على المعرفة والوعي، ويدرك ايضا اتجاه البوصلة الصحيح في التغير والنهضة.

ويوضح الطحان اهداف المشروع بالقول: «أننا ندرك اننا بحاجة ماسة لتفكيك سرديات متداولة وايضا بحاجة الى جدل مجتمعي وخطاب اكاديمي قادر وبشكل عملي وحقيقي على البحث والتقصي والتأمل، لإعادة اكتشاف الذات بعيدا عن جلدها وبعيدا عن اسطرتها». واضاف: «هناك الكثير من الاعلانات والمنشورات المطبوعة في ثلاثينيات واربعينيات القرن الماضي تكشف الكثير من حوادث تاريخية تعتبر نقاط مفصلية وحقائق تاريخية مهمة لم تعرف إلا مع مرور الزمن، وأحياناً تم تغيبها بالوعي الجمعي، لذلك من خلال الارشيف المجتمعي نستطيع تسليط الضوء عليها، ومن خلالها يمكننا استيعاب وضعنا الحالي.

وأشار الطحان الى ان خزائن سوف تطلق في الاشهر القادمة موقعها الخاص الذي سيحوي مجموعة من المواد كخطوة اولى تجريبية، علما بان سياسة النشر المتبعة ستكون وفق سياسة الارشفة الاخرى التقليدية.

الواجهة الصحيحة

واكد رامي النابلسي احد المتبرعين لموقع خزائن، الذي يمتلك محلاً لبيع «الانتيكات» في البلدة القديمة في القدس انه بدا بالتعامل مع خزائن منذ ما يقارب السنتين، قائلا: «سمعت عن خزائن اول مرة من اصدقاء لي، ورأيت ان هذا الموقع يستحق ثقة ان نحفظ ارشيفاتنا ومقتنياتنا فيه، حيث قمت بتزويدهم بالعديد من الكتب والمجلات والجرائد والعمولات ووثائق فلسطينية وفواتير وذلك قبل احتلال فلسطين، لان الحفاظ على مثل هذه الارشيفات مهم لنا ولأولادنا وللأجيال القادمة، وانا انصح الجميع بالحفاظ على كل قصاصة ورق من تاريخنا الفلسطيني لأجل اجيالنا القادم، وسأستمر بدعم خزائن بقدر المستطاع».

توثيق الحاضر للأجيال القادمة

مسؤول المجموعات في المتحف الفلسطيني بهاء الجعبة اكد على ضرورة واهمية وجود هذا النوع من الارشيف في فلسطين، نظراً لافتقادها له ووجود العديد من المشاكل في الارشفة بشكل عام، واضاف: «كنت كمستشار للموقع منذ اللحظات الاولى لتأسيسه، فهو جاء كردة فعل على الخطر الذي يتعرض له الارشيف الفلسطيني، ورغم ان هناك العديد من الجهات والمؤسسات التي تسعى لحفظ ارشيفنا، إلا أن خزائن تتميز باهتمامها بتوثيق الحدث الحالي والواقع المعاش، بمعنى اهتمامها بكل الاحداث اليومية والفعاليات والنشاطات التي لا تتطلع اليها المؤسسات الارشيفية الاخرى، لأننا دائما ما نتحدث في ارشيفاتنا عن واقعنا قبل النكبة، لذلك جاءت خزائن لتكون الجهة الارشيفية التي يبحث عنها الافراد في المستقبل».

طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

كُشكُش.. عازف اليرغول الأصيل

سامر عبسي*

«ليش سموني كشكش، لأني أنا وأقاربي يعني كنا نضحك مع بعض وكانوا يلقبونني بالعازف الأسمراني أو الأسمر الضاحك، وبعد هيك صار الكل يناديني كشكش، ليش والله ما بروح أعزف»، هكذا يقدم إبراهيم الحاج يوسف (٤٧ عاماً)، من سكان قرية قبيا غرب رام الله وهو من قلة قليلة في هذا الزمان تعزف على آلة اليرغول والمجوز.

يقول كشكش انه تعلم العزف من اخيه مصطفى المتوفى، الذي كان يعاني من قصر القامة وعدم القدرة على المشي بشكل جيد، وكان مصطفى تعلم العزف أثناء رعيه الغنم، بداية على الشبابة وحده عن طريق سماعه العزف على الراديو وتدرب بنفسه على تقليد العزف ثم أصبح يعزف في الأعراس والحفلات. في إحدى الحفلات تلاقى مصطفى مع عازف لليرغول من شمال الضفة الذي بدوره أهداه «مجوز ويرغول»، وبدأ يحاول العزف على المجوز إلى أن نجح، ثم انهالت عليه طلبات المغنين الشعبيين والحداية للعزف معهم في الاعراس، ثم احترف العزف على اليرغول الذي تختلف نغماته عن المجوز والشبابة.

بدأ كشكش التعلم من أخيه مصطفى عندما كان يرعى الغنم معه، الذي أصر عليه على تعلم العزف: «بدأت بتعلم العزف على الشبابة، وكان هذا صعباً في البداية ولكني واصلت المحاولات وبقيت أفشل فأخبر شقيقي مصطفى: «يا زلمة صعب.. صعب علي أتعلم»، وبقي كشكش على هذه الحال عامين يحاول العزف على المجوز واليرغول دون فائدة، إلى أن تمكن كشكش من العزف على المجوز واليرغول، وبعد كل هذه المحاولات الفاشلة، احترف العزف التراثي على المجوز واليرغول بمساعدة اخيه مصطفى.

وفي ظل شجرة الزيتون على ظهر الجبل والاغنام ترعى، أمسك كشكش اليرغول بأصابعه الغليظة المزوجة بتشققات من هنا وهناك، ربما من عمله في البناء، وبضحكة واسعة جعلته يتراجع الى الخلف قليلاً، نظر بعينيه اللتين تحيط بهما هالات سوداء كالليل إلى اليرغول ووضع مقدمة اليرغول التي تدخل قرابة ٨ سم داخل فمه، وبدأ بالنفخ داخلها وبتقليب أصابعه على فتحاته الدائرية لتخرج أنغام من عبق التراث والتاريخ الفلسطيني الممزوجة بدبكة ورقصة من أيام الأجداد، جعلتنا نرقص من الداخل ونتخيل أنفسنا في عرس تراثي وصف دبكة من أعراس الزمن القديم.

والمجوز واليرغول آلات موسيقية من أدوات النفخ الهوائية يصنعها كشكش بنفسه من القصب الجاف الذي يجلب من وادي البيذان ويتم قصه حسب قياسات معينة توضع قصبتان بجانب بعضهما وتلصق بشمع العسل الذي يجمع من خلايا النحل في البراري ويتم صهره بين القصبتين ويتم جلب النايات أو الماشاكات المصنوعة من قطعتين صغيرتين من القصب الرفيع مربوطتين بخيط، وتوضع داخل القصبة الكبيرة ويضخ من خلالها الهواء الى القصبة الكبيرة، وتكونان في مقدمة المجوز واليرغول، وهي المسؤولة عن مستويات وتغير صوت الآلة وكل قصبة فيها ٦ فتحات دائرية تقابلها ٦ اخرى في القصبة الثانية، مهمتها تغيير اللحن والنغمة عن طريق تقليب الأصابع عليها.

واليرغول يختلف عن آلة المجوز بوجود ست فتحات فقط في ماسورة القصب القصيرة «البدالة» بجانبها ماسورة أطول وأوسع دون فتحات تسمى «الدواية» التي تخرج الصوت والنغمات.

وبعد نصف ساعة من العزف المتواصل دون تعب، أخرج كشكش الآلة ببطء من فمه وأخذ نفساً صغيراً ورشف من كوب الشاي ليهدئ قليلاً، وبدأ يستذكر ويحكي لنا ويقارن بين أعراس اليوم وأعراس الزمن الجميل، وقال: «حين تخرج الزفة من بيت العريس الى الدوار في منتصف القرية ويصطف الرجال ومن خلفهم النساء وحدهن، ويبدأ الغناء والدبكة والعريس على الخيل والعزف على اليرغول والطبلة، حيث إنه لم تكن هناك مكبرات الصوت مثل اليوم، وكان جو العرس أجمل قديماً».

ويقول كشكش إن هناك اقبالاً كبيراً من الناس على سماع اليرغول في اعراسهم خاصة في الصيف، فهو يعزف في الكثير من حفلات في القرى والمدن الفلسطينية خاصة في مدينة رام الله بسبب صوت اليرغول الذي يتناسب مع الدبكات والسحجة، وبسبب حب كبار السن لهذه الالة الموسيقية، لانها قديمة وتراثية من زمن الأجداد، إلا أنه في الشتاء يعمل في البناء ورعي الاغنام ويتمنى لو أن العزف مهنته الأساسية لكن ظروف الحياة ومتطلباتها خانت أمنيته.

والعازف كشكش واحد من قليلين ممن يعزفون حاليا في فلسطين على اليرغول والمجوز، ويعتبر العازف الوحيد في مدينة رام الله بعد ما توفي أخوه مصطفى، ويتواجد بعض عازفي اليرغول في شمال الضفة خاصة في مدينتي جنين ونابلس، ويقول كشكش انه من الوحيدين الذين يصنعون اليرغول والمجوز بشكل يدوي وأن أغلبية آلات اليوم تأتي جاهزة.

وببطء في الكلام، وإصرار على ذكر الايام الغابرة، وبجلسته المتواضعة، وبضحكته التي تظهر وتختفي، وتأففه عن حديث حياة اليوم وتكاليفها الكثيرة قال إن عزف اليرغول سيبقى ولن يختفي مع الأيام وأنه سيحرص على تعليمها الى اولاده رغم اعتقاد اولاده بصعوبة العزف عليها. «انا تعلمتها والاجيال الجاية راح تتعلمها وراح تبقى ان شاء الله الى ولد الولد، لان اليرغول والمجوز تراث واصالة جدودنا وما راح نتخلى عنها او ننساها»، قال العازف كشكش بثقة.

طالب في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

دمية تحكي قصة.. علاج بالدراما ينفذه «مسرح نعم»

لينا إمطير*

تتوسط المدربة بشرى الأطرش حلقة صنعتها ١٦ امرأة من مخيم الفوار، تمسك كلٌ منهن دمية صنعتها بنفسها وأطلقت عليها اسماً من خيالها أو واقعها. في هذه الفعالية تتبدّل الأدوار، فكلّ دمية ستتبنّى قصة صاحبتها وتحكيها بلسانها. كانت هذه الفعالية تابعة لسلسلة من ورشات تمكين المرأة وتعزيز حقوقها باستخدام الدراما التي ينظمّها مسرح نعم من الخليل.

تأسس مسرح نعم عام ٢٠٠٨ كمبادرة شبابية من قبل إيهاب زاهدة ورائد شيوخي ومحمد الطيطي، ليكون المسرح الوحيد المتخصص في استخدام الدراما في التعليم والعلاج في مدينة الخليل، من خلال إنتاج مسرحيات فنية هادفة وتوعوية مستهدفة فئة الأطفال والشباب.

يقول مدير مسرح نعم محمد عيسى: «مسرح نعم هو مسرح متخصص ومهني من الدرجة الأساسية وهو بنفس الوقت يستهدف فئة الأطفال والشباب»، ويضيف: «لأنّ العمل معهم سيستخدم العمل المسرحي من خلال بناء جيل زُرعت فيه ثقافة المسرح منذ طفولتهم وجعلهم روادا له».

اكتشف فريق المسرح لاحقاً أن أغلب عملهم لا يستهدف الفئة العمرية ما تحت الـ ١٢ عاما والطاقم نفسه ليست لديهم الخبرة الكافية بالتعامل مع هذه الفئة بالعمل المسرحي لأن خبرتهم المسرحية لا تتناسب مع هذا الجيل. يقول محمد عيسى «كان من الضروري أن نجلب فريقا آخر يستطيع التعامل مع الأطفال لأن العمل معهم يحتاج لتركيز ومهارات محددة»، ويضيف: «قررنا انشاء مسرح للدمى من خلاله استطعنا التعامل مع هذه الفئة».

ورشات قسم الدمى

يندرج قسم الدمى تحت برنامج ريادي اسمه «نعم للشباب» الذي نُفذ عام ٢٠١٠ دُرّب فيه ١٧ شخصا من محافظة الخليل على فنون المسرح، لينشئ بعدها مسرحا للدمى يستلمه ٣ شابات وشابان. يتعامل قسم الدمى مع الأطفال والنساء خاصة ويهدف إلى تحقيق صحة نفسية أفضل لهم من خلال تقديم عروض مسرحية تسلط الضوء على مشاكل الطفل والمرأة وأيضا عمل ورشات وفعاليات تقدّم رسائل تربوية وهادفة للمجتمع.

عبد طرايرة، أحد أعضاء قسم الدمى والذي أشرف على العديد من ورشات الدراما ورواية القصص للأطفال، قال: «إن هذه الورشات تعتمد على استخدام الدمى وتوظيف أدوات الفن والمسرح في التعامل مع الأطفال وتعزيز قدرتهم على التواصل والتعبير عن المشاعر والتفريغ النفسي». ويضيف: «كما نقوم بتعلّم كيفية تأليف القصة وبنائها وسردها وذلك ليفرّغ الطفل عن احتياجاته ومشاعره وينمّي الخيال لديه».

واستطاع طرايرة من خلال هذه الورشات الكشف عن مشاكل يعاني منها بعض الأطفال، وعن ذلك يقول «في إحدى الورشات التي نظّمت للأطفال الذين تعرّضوا للأسر قام أحدهم وهو يمسك بدميته ومن وراء ستارة المسرح بالبوح عن مشاكله التي تعرّض لها في سجون الاحتلال والتي كان رافضا بالبوح بها لأهله وأصدقائه».

وتعاملت بشرى الأطرش وهي أيضا من فريق قسم الدمى في ورشاتها مع فئة النساء المهمشات أو أمهات لأسرى أو لذوي الاحتياجات الخاصة، والتي تهدف إلى تعريف النساء بحقوقهن وتعزيز ثقتهن بأنفسهن وكيف يكتشفن نقاط القوة الكامنة في داخلهن ليحصلن على حقوقهن.

وعن تجربتها تقول الاطرش: «يتم التخطيط لهذا النوع من الورشات بعد الاطلاع على أبرز قضايا المرأة وأهم الحقوق التي تحرم منها، وأنواع الاضطهاد الذي تتعرض له»، مضيفة «إنّ كل هذه المعلومات يتم التعرف عليها عن طريق المؤسسات والمراكز التي تتعامل مع النساء وأيضا ورشات العمل التي ننفذها مع النساء ثم بعد ذلك يتم بناء خطة لهذا النوع من الورشات».

وتشدد الاطرش على ان مثل هذه الورشات ساعدت الكثير من النساء أن يطالبن بحقوقهن مثل الميراث والعمل والتعليم، موضحة: «هناك قصة لسيدة هي أم وربة منزل وانقطعت عن الدراسة الجامعية ولكن بعد الورشة اخذت القرار بأن تعاود الدراسة لأنها توصلت لقناعة أن سعادتها تكمن في إكمال تعليمها».

العلاج بالدراما

وفي السياق ذاته تبيّن المدّربة بترا البرغوثي والمتخصصة في مجال العلاج بالدراما، أن بإمكاننا استخدام الدراما والمسرح للعلاج النفسي من خلال مجموعة من الأدوات الفنية في إطار درامي مثل القصة ولعب الأدوار والحركة والصوت والرسم وغيرها كأسلوب آمن وغير مباشر لمعالجة القضايا والصعوبات التي يواجهها المنتفع بطريقة غير مباشرة.

«الأدوات المستخدمة كالدمى مثلا تعتبر وسيلة آمنة للتفريغ النفسي ويستطيع صاحبها البوح باحتياجاته، والتحدث عن مشاكله بطريقة غير مباشرة مما لا يسبب إحراجا له. ونستطيع التحدث عن مواضيع وقضايا يصعب التطرق إليها بالوسائل الأخرى»، توّضح البرغوثي.

وتكمل: «الدراما تلعب على مستوى اللاوعي، إذ كل ما أدرك المرء جانبا معينا من احتياجاته من خلال الدراما ينقله لإدراك احتياج آخر فنعالجه ونحضر شيئا مناسبا لهذا الاحتياج».

وتتابع البرغوثي: «تأتي إلينا في هذه الورشات أسيرات محررات قد اعتقلن منذ طفولتهن وخرجن من السجن بعدما أصبحن بالغات، فالكثير منهن عانين من ضياع الهوية ومعرفة ذواتهن، ولم يدركن مشكلتهن إلا بعد اللعب بأدوات الدراما التي ساعدتهن لاحقا على إيجاد الأجوبة لأسئلتهن ومعرفة ذواتهن». ولا يقتصر مسرح الدمى على إنتاج ورشات ومسرحيات، بل يسمح لفئات المجتمع المختلفة بالمشاركة في التمثيل بهذه المسرحيات، ففي عام ٢٠١٧ تم إنتاج مسرحية بعنوان «وأنا كمان» التي سنحت الفرصة لذوي الاحتياجات الخاصة بالمشاركة بعمل مسرحيّ مع طلاب لا يعانون من إعاقات معيّنة، ما عزز ثقة الطفل بنفسه وتقبّل كل منهما للآخر.

خريجة حديثًا من دائرة الإعلام في جامعة بيرزيت

هالة.. من علم النفس إلى كماليات السيارات

محمد الخطيب*

لم تكن تعلم هالة جرابعة أنها ستطلق مشروعاً مفاجئاً وغريباً، ليكون بداية صفحة جديدة في مجتمع يضع النقاط أمام الفتاة دائماً، وقبل ثمانية أعوام تخرجت من جامعة بيرزيت بشهادة علم النفس وراحت تسعى للحصول على وظيفة بشهادتها، وعملت لمدة خمس سنوات في مؤسسة شارك، ولكن لم يكن الأمر مستداماً أو حامياً من عالم البطالة، وتحولت إلى سيدة أعمال صغيرة وصاحبة متجر لكماليات السيارات في قطاع معروف أن المهيمن عليه هو عالم الرجال.

تخلت عن راتب بداية الشهر الذي تنتظره بتعاسة كغيرها من العاملين، لتعيد الروح لحياتها وتشعل شغفها بعالم السيارات، ورغبتها في التحرر من قيود الوقت والمكان الذي فرضه روتين الحياة العملي المكتبي.

وكانت جرابعة حققت هدفها في تملك سيارتها الخاصة، اذ باشرت في تعلم قيادة السيارة عام ٢٠١٠، وكان افتقادها للمسة نسائية في سيارتها دفعها للتفكير مراراً في افتقار عالم السيارات والمكانيكا للعنصر النسائي. ومن مقتنيات بيتها، والأدوات الكمالية البسيطة بدأت بصورة بدائية جدا بتشكيل وصناعة بعض الكماليات لسيارتها الخاصة.

خرجت ذات يوم من البيت باحثة عن «كراج للسيارات» لم تكن حينها مدركة لصعوبة تواجد فتاة في مكان جعلوه بشكل ما خاص بالذكور من هنا بدأت تتبلور الصورة في عقلها وبدأت الحكاية تسرد نفسها في الواقع المعاش.

لماذا لا يوجد مكان خاص بالفتيات في هذا المجال؟ لماذا لا تتقن الفتاة فنيات التعامل في هذه الاماكن؟ لماذا لا تأخذ حرية التصرف والقدرة على الادارة في مثل هذه المجالات التي جعلت الثقافة الذكورية المجتمعية منها حكرا على الجنس الاخر.

قررت هالة (٣٠ عامًا) ان تبدأ مشوارا جديدا، ولاقت من عائلتها الدعم والمساندة، فهم من علموها ان التميز هو الأساس في كل ما نريد بغض النظر الى اي عالم يأخذنا.

«علمتني كل ما احتاج في هذا العمل، لم تترك صغيرة ولا كبيرة الا وساعدتني في انجازه، اورثتني شغفها في حب عالم السيارات»، هكذا تقول هالة عن اختها الكبرى هيلين الداعم الاساسي في الاستمرار في بناء كيانها الخاص في هذا المجال، حتى اصبحت ترسم افكارها والوانها الخاصة بها من الف السيارة حتى يائها.

وفي بداية المشروع تقبل من حولها الفكرة، وصار اصدقاؤها الذين كانوا جزءا داعما في إصرارها على خوض هذه التجربة والاصرار عليها والتمسك بنجاحها، فهنا كانت المغامرة في خوض التجربة الاولى في حياتها بالرغم من الكثير من التجارب التي خاضتها طوال أعوام عمرها الثلاثين.

راقبت هالة الكثير من الذين يعملون في مجال تركيب قطع كماليات السيارات على مدار أيام وأسابيع، حتى استطاعت أن تكون جزءاً لا يتجزأ من هذه العملية التي ربما استطاعت أن تدرك أنها سهلة في نهاية المطاف.

«هل انتِ من ستقوم بالعمل؟» سؤال رافقها لفترة زمنية طويلة، مع بداية تعجب واستغراب الأفراد من عملها كونها فتاة، ولكن غرابة النظرات لم تمنعها من الاستمرار في بناء عالمها الخاص الذي تجد فيه الاستقرار. واستمرت كذلك لسنوات حتى أصبحت مثالا يقتدى به في تمرد الفتاة على ثقافة المألوف والسائد، التي فرضت تمييزا سلبيا عليها، تمكنت من ترسيخ ادوار نسائية في مجتمعنا يهابها الأفراد.

عالم من الألوان والرسومات خلق لها كيانا استثماريا جاذبا ليس للفتيات فقط بل أصبح يرتاد المحل الشباب ايضا. تعلقها بعلمها جعلها تسخر كل ما لديها لتطويره والارتقاء به، تطريزة فلسطينية باللون الخمري اصبحت جزءا من ابداعها في تكوين كماليات سيارات من النوع الجديد النادر.

«انتِ حرةٌ بأفكارك التي تتمرد على كل كلمة وكل ثقافة فرضها المجتمع والتي تقيد حريتك» اذا لم تكوني الداعم الاساسي لذاتك، فلا تنتظري من الاخرين الوقوف الى جانبك ولن تسمعي تصفيقاً حاراً من المتفرجين الذين يتمنى بعضهم سقوطك»، هكذا ختمت هالة حديثها لـ «الحال» بهذه التوصية لكل الفتيات اللواتي يعانين من البطالة والتمييز في الوظائف.

طالب في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

الحال
رئيسة التحرير: نبال ثوابتة
هيئة التحرير: عارف حجاوي، لبنى عبد الهادي، خالد سليم، جمان قنيص
محرر مقيم: صالح مشارقة
الإخراج: عاصم ناصر
رسم كاريكاتوري: مراد دراغمة
التوزيع: حسام البرغوثي
هيئة التأسيس: عارف حجاوي، عيسى بشارة نبيل الخطيب، وليد العمري
تصدر عن: جامعة بيرزيت BIRZEIT UNIVERSITY، مركز تطوير الإعلام MDC MEDIA DEVELOPMENT CENTER
تطبع بتمويل من وكالة التنمية السويدية (سيدا) السويد Sverige
مركز تطوير الإعلام - بيرزيت - فلسطين- هاتف ٢٩٨٢٩٨٩ ص .ب ١٤ alhal@birzeit.edu